

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السادسة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ٨

الأربعاء، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد هالالي (المغرب)

وقبل أن أفتح باب المناقشة، أود أن أذكر الوفود بأن الوقت المحدد للبيانات خلال الجزء المواضيعي هو خمس دقائق عند التكلم بصفة وطنية وسبع دقائق للبيانات التي يُدلى بها باسم عدة وفود. ويمكن للوفود الراغبة في ممارسة حقها في الرد أن تفعل ذلك في نهاية جلسة بعد ظهر هذا اليوم، وفقاً لإجراءات الجمعية العامة.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد مجموعة الدول الأفريقية مبدأ نزع السلاح النووي الكامل كشرط أساسي لصون السلام والأمن الدوليين. وتصر المجموعة على أن تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية ينبغي أن يكون الهدف العام للأمم المتحدة. ومما يؤسف له أن بطء تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية في إنجاز الإزالة الكاملة لترساناتها النووية وفقاً لالتزاماتها وتعهداتها القانونية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومختلف النتائج المتفق عليها ذات الصلة لمؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لا يزال باعثاً على القلق. لذلك، تصر المجموعة على أن تتخذ الدول الحائزة للأسلحة النووية جميع التدابير والتعهدات المتفق عليها في سياق المعاهدة.

في غياب الرئيس بالنيابة، تولى الرئاسة السيد ميلانوفيتش (البوسنة والهرسك) نائب الرئيس بالنيابة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البنود ٩٢ إلى ١٠٧ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تواصل اللجنة الآن مناقشتها المواضيعية بشأن مواضيع محددة تتعلق بالمجموعات المشتركة من ١ إلى ٤، وعرض مشاريع القرارات ومشاريع المقررات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المحالة إلى اللجنة والنظر فيها. وأود أن أذكر الأعضاء بأن المجموعات المواضيعية المجمعة المعروضة على اللجنة اليوم هي "الأسلحة النووية" و "أسلحة الدمار الشامل الأخرى" و "الفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح)" و "الأسلحة التقليدية".

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر

المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



21-28719(A)

مع مراعاة المسؤوليات الخاصة للدول الحائزة للأسلحة النووية. وتدعو المجموعة الإفريقية الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول المدرجة في المرفق الثاني لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتي لم تنضم إلى المعاهدة أو توقع وتصادق عليها بعد إلى أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير.

لقد بات دور تكنولوجيا الفضاء واسع الانتشار في عالمنا اليوم، ولم يحدث من قبل أن كانت المعلومات والاتصالات والأعمال المصرفية والملاحة بل وحتى صنع القرارات السياسية والاستراتيجية يعتمد إلى هذا الحد على التكنولوجيات الفضائية. ولهذا السبب، يجب الاستمرار في اعتبار الفضاء الخارجي والأجرام السماوية تراثاً مشتركاً للبشرية جمعاء وصونها. لذلك تشدد المجموعة الأفريقية على إلحاح ضمان خلو كوكبنا، بما في ذلك الفضاء الخارجي، من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، بل وجميع أنواع الأسلحة، لأن وجودها يشكل تهديداً وجودياً للسلام العالمي ولبقاء البشرية في المستقبل. ولهذه الغاية، تشدد المجموعة على أن الفضاء الخارجي، بوصفه تراثاً مشتركاً للبشرية جمعاء، يجب استكشافه واستخدامه للأغراض السلمية حصراً ولصالح البشرية جمعاء بروح من التعاون، ولصالح جميع الدول، بصرف النظر عن مستوى تنميتها الاجتماعية أو الاقتصادية أو العلمية.

وتود المجموعة الأفريقية الإشارة إلى اعتماد السياسة والاستراتيجية الأفريقية بشأن الفضاء في عام ٢٠١٦، التي نعتبرها إطاراً هاماً للسياسة العامة لتحقيق برنامج أفريقي للفضاء الخارجي في إطار خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ونود أيضاً أن نذكر اللجنة بإنشاء وكالة الفضاء الأفريقية وأن نؤكد مجدداً على أن الإمكانات الهائلة لتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاته ينبغي أن تكون مفيدة على قدم المساواة لجميع الدول الأعضاء. وفي ذلك السياق، ندعو الأمم المتحدة إلى تعزيز وصول جميع الدول إلى الفضاء الخارجي على قدم المساواة ودون تمييز. وتشدد المجموعة أيضاً على أهمية الإطار القانوني الدولي الذي يمكن من استكشاف الفضاء الخارجي على قدم المساواة،

وتكرر المجموعة الإعراب عن قلقها العميق إزاء عدم تنفيذ الالتزامات والتعهدات الواردة في قرار مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ونرحب بنجاح الدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط على النحو المبين في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/75/63. وتدعو المجموعة جميع الدول والمنظمات المدعوة للمؤتمر إلى المشاركة بصورة بناءة ونشطة وبحسن نية كخطوة عملية نحو تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وإنشاء هيكل أمني عادل ومستدام وغير تمييزي في المنطقة. وتؤكد المجموعة الأفريقية على إسهام المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم في تحقيق الأهداف العامة لمعاهدة عدم الانتشار.

وترحب المجموعة الأفريقية بالجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل الأخرى، مثل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وستواصل في هذا السياق التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والوكالات المتخصصة ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية واللجنة التحضيرية للحظر الشامل للتجارب النووية، وتقديم دعم لا يكل للمعاهدات المتعددة الأطراف ذات الصلة مثل معاهدة عدم الانتشار واتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وتشدد المجموعة أيضاً على أهمية استمرار احترام الحق غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتشدد على الدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد من خلال الدعم والتعاون التقنيين، فضلاً عن تعظيم استخدام العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

علاوة على ذلك، تنوه المجموعة بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتود التأكيد مجدداً على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إليها،

والاحتفاظ بها لتلبية احتياجاتها الأمنية والدفاع عن نفسها وفق ميثاق الأمم المتحدة. وتؤكد المجموعة أيضاً أن عمليات نقل الأسلحة إلى متلقين غير مأذون لهم تغذي النزاعات والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتحث جميع الدول على الامتناع عن نقل الأسلحة إلى أي جهة وحظرها دون إذن من السلطات الوطنية المختصة في الدول المستوردة.

السيد سبتمبر (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم باسم أعضاء ائتلاف البرنامج الجديد - أيرلندا والبرازيل ومصر والمكسيك ونيوزيلندا وبلدي، جنوب أفريقيا.

كما ذكر في المناقشة العامة، سيقدم ائتلاف البرنامج الجديد مرة أخرى مشروع قراره المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي". ويؤمن ائتلاف البرنامج الجديد إيماناً راسخاً بأن الضمان الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو إزالتها الكاملة. ونحن ملتزمون بعالم خال من الأسلحة النووية والإسهام بنشاط في تحقيق ذلك الهدف. ولذلك، يتناول مشروع القرار عدداً من مسائل نزع السلاح النووي التي لا بد من إحراز تقدم بشأنها لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

وبالنظر إلى عدم إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات والتعهدات طويلة الأمد في مجال نزع السلاح النووي، فإن ائتلاف البرنامج الجديد ملزم بمواصلة التركيز على الوفاء بالالتزامات القائمة. وبالتالي، فإن جزءاً كبيراً من النص لم يتغير عن القرارات السابقة للائتلاف. ويؤكد مشروع القرار من جديد أن كل مادة من مواد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ملزمة للدول الأطراف في جميع الأوقات وفي جميع الظروف، وأن جميع الدول الأطراف ينبغي أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن الامتثال الصارم لالتزاماتها بموجب المعاهدة. ويدعو كافة الدول الأطراف إلى الامتثال التام لجميع المقررات والقرارات والالتزامات المتعهد بها في مؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ لاستعراض المعاهدة. وسيواصل ائتلاف البرنامج الجديد العمل من أجل إضفاء الطابع

استناداً إلى مبدأي عدم الاستثناء بالقضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، وفقاً لمعاهدات الأمم المتحدة الخمس التي تنظم الأنشطة الفضائية، ولا سيما معاهدة ١٩٦٧ بشأن المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في مجال استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى.

ولا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها وتكديسها المفرط وانتشارها غير المنضبط في العديد من مناطق العالم مسألة تثير القلق. وفي ذلك الصدد، تعلق المجموعة الأفريقية أهمية كبيرة على الدور المحوري لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وللصك الدولي للتعقب، بوصفهما صكين بالغين الأهمية متعددي الأطراف مكرسين لمكافحة التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومعالجة آثارها المتعددة الأوجه، التي تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

وتتوه المجموعة بالعمل المكثف المنجز من أجل التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك إعلان باماكو لعام ٢٠٠٠ بشأن موقف أفريقي موحد إزاء انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وبروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والإعلان الرسمي بشأن سياسة أفريقية مشتركة للدفاع والأمن اعتمد في سرت، وبروتوكول نيروبي، وبروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، واتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة، والجهود المبذولة في إطار تجمع دول الساحل والصحراء واتحاد المغرب العربي، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، ومبادرة إسكات البنادق في أفريقيا وغيرها من المبادرات دون الإقليمية. وتؤكد المجموعة مجدداً على الحق السيادي للدول في حيازة الأسلحة التقليدية وأجزائها ومكوناتها وتصنيعها وتصديرها واستيرادها

أساس ترتيبات تتوصل إليها جميع دول المنطقة بحرية. ومما يشجع ائتلاف البرنامج الجديد نتائج الدورة الأولى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، التي عقدت بنجاح في عام ٢٠١٩.

ويحث مشروع القرار إسرائيل وباكستان والهند على الانضمام الفوري إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية دون شروط، وإخضاع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويحث أيضاً جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في جملة أمور، على التخلي عن جميع أسلحتها وبرامجها النووية الحالية والعودة إلى معاهدة عدم الانتشار في أقرب وقت ممكن. ويحث مشروع القرار جميع الدول على العمل معاً للتغلب على العقبات في إطار الآلية الدولية لنزع السلاح والتي تعوق الجهود الرامية إلى النهوض بقضية نزع السلاح النووي في سياق متعدد الأطراف. ويحث الدول الأعضاء على المضي بحسن نية ودون تأخير في مفاوضات متعددة الأطراف، بشأن اتخاذ تدابير فعالة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، بما يتسق مع روح وأهداف قرار الجمعية العامة ١ (د-١) والمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، كان من دواعي سرور ائتلاف البرنامج الجديد بصفة خاصة أن يرحب بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في ٢٢ كانون الثاني/يناير، ويحث جميع الدول على الانضمام إلى المعاهدة. ونتطلع إلى الاجتماع الأول للدول الأطراف في المعاهدة وندعو الدول الأعضاء إلى مواصلة دعم الجهود الرامية إلى تحديد المزيد من التدابير الفعالة والملمزة قانوناً لنزع السلاح النووي ووضع هذه التدابير والتفاوض بشأنها وتنفيذها. وعلاوة على ذلك، نشجع جميع الدول على إظهار التزامها بنزع السلاح النووي بتأييد مشروع القرار.

ولأن مشروع قرارنا يسعى إلى الوفاء بالالتزامات والتعهدات السابقة التي تم الاتفاق عليها بتوافق الآراء، فإن ائتلاف البرنامج الجديد يعتقد أن القرار تمت صياغته بطريقة ينبغي أن تكون جميع الدول قادرة على تأييدها. ونحن على ثقة من أننا، ونحن نمضي قدماً

العالمي على معاهدة عدم الانتشار والتنفيذ الكامل لالتزاماتها، ولا سيما في مجالات نزع السلاح النووي والالتزامات اللاحقة المتفق عليها في مؤتمرات استعراض المعاهدة. ويسلط مشروع القرار الضوء على دعوتنا الدول الحائزة للأسلحة النووية للوفاء بالتزاماتها في مجال نزع السلاح دون مزيد من التأخير. ويؤكد أيضاً على أهمية عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار والحاجة إلى تقييم الامتثال للالتزامات القائمة ووضع تدابير جديدة.

ويقدم الائتلاف توصيات محددة لتحسين الشفافية والقياس والمساءلة عن الامتثال خلال دورة الاستعراض الحالية. ويكرر مشروع القرار الإعراب عن قلقنا العميق إزاء العواقب الإنسانية الوخيمة لاستخدام الأسلحة النووية، بما في ذلك ما يتعلق بنوع الجنس، ويوصي باتخاذ تدابير لزيادة الوعي بتلك الآثار، بما في ذلك التنقيف في مجال نزع السلاح.

ويدعو مشروع القرار الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتعبيل بالوفاء بالتزاماتها، ويحثها على خفض الاستعدادات التعبوي لمنظومات أسلحتها النووية. كما يحثها على الحد من دور وأهمية الأسلحة النووية في جميع المفاهيم والمذاهب والسياسات العسكرية والأمنية، لحين الإزالة التامة لتلك الأسلحة. ويسلط الضوء على الشواغل المتصلة بالتوترات المتصاعدة في العلاقات الدولية والأهمية المتزايدة التي توليها بعض الدول للأسلحة النووية في مذاهبها الأمنية. ويشجع أيضاً جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ مزيد من الخطوات لضمان الإزالة التي لا رجعة فيها لجميع المواد الانشطارية التي حددتها كل دولة حائزة للأسلحة النووية على أنها لم تعد لازمة للأغراض العسكرية. ويهيب بجميع الدول أن تدعم، في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تطوير القدرات المناسبة للتحقق من نزع السلاح النووي وترتيبات التحقق الملزمة قانوناً.

ويؤكد أيضاً على أهمية التنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وصياغة معاهدة لإنشاء هذه المنطقة على

القرار أن يفهموا تماماً المخاطر المرتبطة بالأسلحة النووية وأن يقرروا بأن تحديد الأسلحة يعزز الأمن والقدرة على التنبؤ.

(تكلمت بالإنكليزية)

وعندما نواجه خطر الأسلحة النووية، ينبغي تركيز جهودنا على تحقيق خطوات فردية، كثير منها راسخ بالفعل ومتفق عليه على نطاق واسع. وستقودنا تلك الخطوات إلى هدفنا المتمثل في نزع السلاح النووي، بينما نبني الثقة والطمأنينة على طول الطريق. وينبغي أن نسعى إلى النهوض بنزع السلاح وعدم الانتشار وتعزيز هيكل عالمي بأمل صادق في أن نترك في أيدي الجيل القادم عالماً أكثر أمناً وسلامة. والأهداف الطويلة الأمد التي دعت إليها كندا، مثل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، كلها خطوات ممكنة التحقيق، ولكنها تتطلب إرادة سياسية من جانب جميع الدول. وتوسيع نطاق خبرتنا ومعرفتنا فيما يتعلق بالتحقق من نزع السلاح النووي، مثلاً من خلال فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، هي خطوة أخرى تسهم في تهيئة بيئة مؤاتية أكثر وتعطي ثقة أكبر لنزع السلاح.

وثمة حاجة ملحة إلى بذل مزيد من الجهود بشأن الحد من المخاطر النووية لضمان المضي قدماً. ولئن كانت خطوات نزع السلاح النووي مفهومة إلى حد كبير، إلا أننا نتعثر في تنفيذها. وتعتقد كندا حقاً أن بعض أكثر المسائل المستعصية في عصرنا يمكن إزالتها بزيادة الشمولية والتنوع في ميدان نزع السلاح النووي. وسيؤدي وجود تنوع في المنظورات إلى مزيد من الأفكار والإبداع، وفي نهاية المطاف إلى إحراز تقدم دائم بشأن مبادرات نزع السلاح. ولهذا السبب، تلتزم كندا بتمكين الشباب ليصبحوا الجيل القادم من قادة نزع السلاح وعدم الانتشار. وترى كندا أيضاً أن المشاركة المتساوية والكاملة والهادفة للمرأة في جميع مناقشات نزع السلاح وعمليات صنع القرار أمر بالغ الأهمية لتحقيق نتائج مستدامة وإيجاد حلول مفيدة للجميع.

نحو مؤتمر الاستعراض العاشر، سترغب جميع الوفود في الانضمام إلينا في الإعراب عن رغبة قوية في رؤية التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم الانتشار النووي وإحراز تقدم نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

السيدة نادو (كندا) (تكلمت بالفرنسية): إن وجود الأسلحة النووية

لا يشكل تهديداً لكونكنا فحسب، بل للبشرية جمعاء. وتعتقد كندا أن الهدف المشترك الذي لا تراجع عنه لجميع الدول الأعضاء ينبغي أن يظل اعتماد نهج تدريجي لخفض عدد هذه الأسلحة وضمان إزالتها تماماً بلا رجعة. ويجب وضع حد للاتجاه المقلق للدول التي تسعى إلى تنويع ترساناتها النووية وحشدها. وإذا أردنا إحراز أي تقدم كبير في مجال نزع السلاح النووي، يجب أن نحافظ على الهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار الذي بناه أسلافنا بشق الأنفس وأن نعززه. ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي في صميم ذلك الهيكل. وتعمل كندا مع شركائها لوضع مقترحات وأفكار محددة لتعزيز تنفيذها، وذلك أساساً بالمشاركة في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح ومبادرة استكهولم لنزع السلاح النووي. وتتألف هاتان المجموعتان الأقاليميتان من دول غير حائزة للأسلحة النووية ذات خلفيات متنوعة تجتمع معاً للاتفاق على سبل تحقيق نزع السلاح النووي. وعملهما دليل على الإلحاح الذي نوليه لهدفنا المشترك المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ونعتقد أن إسهاماتهما ستطلق الزخم الإيجابي اللازم لضمان عقد مؤتمر استعراضي مثمر حقا للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونود أيضاً أن نستفيد من الفرص التي أتاحتها التطورات الأخيرة مثل تمديد المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية لمدة خمس سنوات، وبدء حوار استراتيجي بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، وتأكيد بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية أنه لا يمكن كسب حرب نووية ولا يجب خوضها أبداً. وتفتح تلك الاتجاهات الإيجابية إمكانيات جديدة يمكن أن تقودنا على طريق نزع السلاح. ويجب على صانعي

ويؤمن العراق بأن الفضاء الخارجي يعد إرثاً مشتركاً ينبغي استكشافه واستخدامه للأغراض السلمية فقط وبما يحقق مصالح وفائدة جميع البلدان دون استثناء. ومن هذا المنطلق، يدعو العراق إلى بذل جهود حثيثة لعدم عسكرة الفضاء، ولمنع سباق التسلح فيه. كما يدعم جميع المبادرات الدولية الرامية إلى التوصل إلى صك قانوني ملزم لمنع تسليح الفضاء الخارجي.

إن الآثار الكارثية الناجمة عن التطور الحاصل في الأسلحة التقليدية لا تختلف في نتائجها عن الآثار التي تخلفها أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي يلقي على عاتقنا جميعاً ضرورة تحمل المسؤولية في بذل المزيد من الجهود الدولية وتضافرها من أجل وضع حد لهذه الآثار. كما أن ظاهرة الانتشار العشوائي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها تشكل مصدر قلق وخطر كبير يهدد أمن واستقرار الدول ومجتمعاتها بما تسببه من آثار سلبية وكارثية في إزهاق أرواح المدنيين والعسكريين على حد سواء. وفي هذا السياق، يرحب العراق باعتماد الوثيقة النهائية ويتوافق الآراء الصادرة عن الاجتماع السابع لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (A/CONF.192/BMS/2021/1، المرفق).

لقد خلفت الألغام والمتفجرات من المخلفات الحربية آثاراً اجتماعية واقتصادية وبيئية في العراق، الأمر الذي يتطلب من المجتمع الدولي مساعدة العراق في مواصلة تنفيذ برنامجه الوطني لشؤون الألغام في إزالة الألغام والعبوات الناسفة، ودعمه في تطوير القدرات والقابليات وزيادة الكفاءة عبر إقامة شراكة بين المنظمات الدولية والمنظمات المحلية، وبناء قدرات وطنية لمواجهة المتبقي من التلوث والألغام، وفي تحديث المعايير الوطنية وفقاً للمعايير الدولية.

وفي الختام، أود أن أقدم بالشكر الجزيل لجميع الأطراف التي ساعدت العراق في مجال إزالة الألغام. وإنني أؤكد أن العراق ما زال بأمس الحاجة للدعم الدولي من خلال دعم زيادة عدد الفرق الوطنية

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالقول إننا نعيش في عالم يزداد تعقيداً وترابطاً. ويأتي هذا الواقع مع تحديات كبيرة، ولكنه ينطوي أيضاً على فرص كبيرة للتعاون. فلنغتتم هذه الفرص.

السيد الطائي (العراق): في البداية، يود وفد بلدي الإعراب عن تأييده لبيان ممثل إندونيسيا باسم مجموعة دول حركة عدم الانحياز، وبيان ممثل فلسطين باسم المجموعة العربية. (انظر A/C.1/76/PV.7).

تشهد الساحة الدولية تطورات أمنية معقدة ومتزايدة، الأمر الذي يحتم علينا العمل بجدية وبشكل متسارع لتحقيق عالمية الاتفاقيات والمعاهدات المعنية بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ووضعها على رأس أولويات المجتمع الدولي، وبما يسهم في الوصول إلى عالم خال من تلك الأسلحة التي لها قدرة تدميرية على الإنسان والبيئة على حد سواء.

يعيد العراق التأكيد على أهمية الالتزام بالتنفيذ الكامل والمتوازن للركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار النووي، التي تشهد خلافاً واضحاً يتمثل في الاهتمام بنظام نزع السلاح على حساب نظام عدم الانتشار، طبقاً لنصوص المعاهدة التي تشكل الحافز وراء انضمام الدول الأطراف إليها. وفي هذا السياق، يدعو العراق إلى ضرورة تجاوز التحديات التي واجهتها المعاهدة في مؤتمرها التاسع عام ٢٠١٥ من أجل التوصل إلى وثيقة ختامية تلي شواغل الدول كافة في مؤتمر استعراض المعاهدة العاشر المزمع عقده مطلع العام القادم.

يعيد العراق التذكير بأن قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ باعتباره الركيزة الرابعة للمعاهدة لم يتم تنفيذه لغاية الآن على الرغم من مرور أكثر من عقدين ونصف عليه. وبالتالي، لا بد من العمل بجدية من أجل دعم وإنجاح الجهود، ومن ضمنها الدورة الثانية للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط لتحقيق هدف إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

خلال الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. ويعرب بلدي عن تطلعه إلى تعاون جميع دول المنطقة لإنجاح المؤتمر برئاسة دولة الكويت الشقيقة، حيث سيسهم ذلك في تعزيز السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

لا تألو دولة قطر جهداً في مواصلة تطوير تشريعاتها الوطنية ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل لتتوافق مع التزاماتها بموجب الاتفاقيات التي انضمت إليها وصادقت عليها. كما تدعم دولة قطر جميع الأنشطة التي تعزز تنفيذ وفهم تلك المعاهدات والاتفاقيات. وفي هذا الشأن، عقدت اللجنة الوطنية القطرية لحظر الأسلحة ندوة عن بعد في شباط/فبراير من هذا العام حول اتفاقية الأسلحة الكيميائية وإدارة السلامة والأمن الكيميائيين للدول الأعضاء في آسيا، وذلك بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من خلال مركز الدوحة الإقليمي للتدريب على الاتفاقيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. وناقشت الندوة عملية مراجعة سلامة أمن المنشآت الكيميائية، والتطبيقات السلمية في الكيمياء والأمن الكيميائي. كما عقدت اللجنة في ١٥ و ١٦ من شباط/فبراير الماضي ورشة التوعية العاشرة باتفاقيات أسلحة الدمار الشامل لطلبة وطالبات المدارس الثانوية في دولة قطر بالتعاون مع وزارة التعليم والتعليم العالي. وتضمنت الورشة التي تعقد بشكل سنوي محاضرات حول الاتفاقيات الخاصة بأسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ودور المنظمات الدولية في هذا الشأن، بالإضافة إلى مناقشات حول جهود دولة قطر في تنفيذ اتفاقيات أسلحة الدمار الشامل.

ختاماً، فإن دولة قطر تعيد التأكيد على أهمية التعاون الدولي للتخلص من الأسلحة النووية والأسلحة الدمار الشامل وعدم الانتشار. كما تؤكد حرصها الراسخ على الوفاء بالتزاماتها في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، ومواصلة العمل مع أعضاء المنظومة الدولية لصون السلم والأمن الدوليين.

والأجنبية العاملة في البرنامج الوطني لإجراء أعمال المسح والإزالة، وبناء القدرات الوطنية ومساعدة الضحايا وإعادة تأهيلهم.

السيد الكواري (قطر): السيد الرئيس، أود أن أعرب لكم عن تقدير وفد بلدي لجهودكم والوفود المشاركة في أعمال هذه اللجنة.

يشكل انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، بما فيها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، شاغلاً مؤرقاً للمجتمع الدولي. حيث إن زيادة انتشار تلك الأسلحة يزيد من مخاطر الحوادث والهجمات المحتملة ونتائجها المكلفة للبشرية وللأجيال المقبلة. كما أن الاستمرار في تطوير تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها يضاعف التوتر في العلاقات الدولية ويزعزع السلم والأمن الدوليين. وعليه، فإن الجهود الدولية لنزع السلاح الشامل والكامل للأسلحة وعدم الانتشار النووي تمثل حجر الزاوية في تحقيق مجتمعات آمنة ومسالمة.

لقد أثمرت الجهود الدولية الجماعية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النووي عن اتفاقيات ومعاهدات تحرم استخدام الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وفي هذا السياق، ينوه وفد بلدي بأهمية الالتزام بجميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك حظر إجراء التجارب النووية وتطوير التحديثات، وتحديث الترسانات النووية وغيرها من الأسلحة الفتاكة.

ومن أجل تحقيق تقدم في تنفيذ معاهدات نزع السلاح ووضع اتفاقيات ملزمة، فإن مبدأ تعددية الأطراف يعد السبيل الوحيد لإيجاد أرضية مشتركة لتحقيق أهداف المجتمع الدولي في مجال السلم والأمن الدوليين، وضمان احترام سيادة ووحدة واستقلالية الدول.

إن التأخر في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط لا يساعد على تحقيق السلم والأمن الدوليين في المنطقة. وفي هذا السياق، تعيد دولة قطر التأكيد على دعمها لعقد الدورة الثانية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وذلك وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٧٣/٥٤٦، والمزمع عقده

من الأحوال من استخدامها الكامل لأنشطة الفضاء الخارجي وتطبيقاته واستكشافه. وهذا هو جوهر معاهدة ١٩٦٧ المتعلقة بالمبادئ المنظمة لأنشطة الدول في مجال استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، التي تعكس تصميم الدول على جعل الفضاء الخارجي منفعة مشتركة للبشرية جمعاء. ويجب أن نسعى إلى مزيد من التعاون لضمان وجود إطار للإدارة يشجع على الابتكار والاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الفضاء الخارجي.

إن الطابع المترابط لشؤون الفضاء له مزاياه وعيوبه. فإذا ما أديرت بشكل سليم، فإن اعتماد الدول على قدراتها في الفضاء الخارجي في التطبيقات المدنية والعسكرية سيكون مهماً لأمن الكوكب. مع ذلك، ولنفس السبب، قد تصبح الدول عرضة لتهديدات عديدة. إن تسليح الفضاء الخارجي يشكل تهديداً للأمن العالمي في ضوء الأعداد المتزايدة من الأسلحة المضادة للسواتل، وأجهزة التشويش على السواتل، والتهديدات السيبرانية، وأسلحة الليزر. ومع نمو القدرات الفضائية لفرادى البلدان، فإن احتمال حدوث سباق تسلح يصبح أكبر في المقابل. وعلى الرغم من أن الأمن الجماعي يساعد الدول على العمل معاً، فإن فرادى الدول قد تسعى إلى تعزيز قدراتها والتنافس فيما بينها. ولذلك، قد لا يتواءم الأمن القومي والأمن العالمي. ويتجلى ذلك بوضوح في استمرار تسليح المجال الفضائي وسباق التسلح المتزايد في الفضاء الخارجي. ولذلك، يستدعي هذا السيناريو نظاماً دولياً يشرف تنظيمياً على هذا النشاط حتى يمكن اتخاذ خطوات فعالة لتنشيط هذا المنحى.

ولهذه الأسباب، تفخر سري لانكا ومصر منذ ما يقرب من أربعة عقود بتقديم قرار سنوي مشترك بعنوان "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي". وتتشرّف سري لانكا هذا العام بأن تعرض مشروع القرار A/C.1/76/L.3، بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونأمل أن يحظى، كما في السنوات السابقة، بتأييد واسع من اللجنة. ولا يتضمن مشروع القرار سوى تحديثات تقنية، وننتقل إلى استمرار التأييد لاعتماده.

السيد بيريس (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن المجموعة ٣: "الفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح)". كونستانتين تسولكوفسكي، المعروف بأبي الصواريخ، والذي استلهم من خيال جول فيرن، طور رؤى حول السفر إلى الفضاء. وأشار إلى أن الأرض هي مهد البشرية ولكن لا يمكن أن تبقى البشرية في المهدي إلى الأبد. وقد تطلعت البشرية من قديم الأزل إلى النجوم والسماء فوقها وتساءلت عن الأشياء الموجودة في سماء الليل. ومع مطلع القرن الجديد، نفذت الدول سياسات للسيطرة على الفضاء للعمليات العسكرية. وتؤدي القذائف التسيارية دوراً مهماً في العديد من برامج الأمن الوطني. وتطوير النظم الدفاعية يسهم في سباق التسلح العالمي. لذلك، أصبح من المقبول اعتبار حرب الفضاء أمراً لا مفر منه. وما قد يكون عليه الوضع القانوني في هذا المجال شديد الالتباس في حالة الصراع المحتمل فهو أمر لا يمكن تخمينه. فهناك غموض كبير، وهو ما يؤدي إلى تهديدات متزايدة للأمن العالمي.

وتود سري لانكا التأكيد على أن الفضاء الخارجي جزء من الإرث المشترك للبشرية جمعاء. وليس المجالّ الحصريّ للبعض، ولا ينبغي أن يكون مملكة لنخبة قليلة. فالفضاء هو مشاعنا العالمي. واسمحوا لي أن أستعير عبارة من الثقافة الشعبية وعالم الخيال العلمي، ومع الاعتذار إلى جين رودنبيري، الذي قدم لنا مسلسل "ستار تريك"، يبقى الفضاء، على حد تعبيره، هو الحدود النهائية، والمكان الذي نذهب إليه بجرأة حيث لم يصل أحد من قبل، كما روج له هذا المسلسل التلفزيوني. وهذه الحدود تحتاج إلى الحماية والحفظ. ويجب أن نتاح لجميع الدول فرص متكافئة للوصول إلى الفضاء الخارجي لاستكشافه واستخدامه للأغراض السلمية من أجل النفع الجماعي للبشرية بأسرها ولجميع بلداننا.

ومن الأهمية بمكان ضمان بقاء الفضاء الخارجي خالياً من الصراع أو التصعيد ومنع أي عسكرة أو تسليح للفضاء. ونكرر التأكيد على أن أي تنظيم للفضاء الخارجي ينبغي تصميمه بغرض تحسين بيئة الفضاء الخارجي لكي تستخدمها جميع الدول، وينبغي ألا يحد بأي حال

إن الفضاء الخارجي إرث مشترك تملكه جميع شعوب العالم على قدم المساواة، وهو رصيد مشترك للبشرية جمعاء. وهناك حاجة جليّة إلى صك ملزم قانوناً يكمل الإطار القانوني الدولي القائم بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وسد الثغرات القانونية القائمة في ذلك المجال. وينبغي لهذا الصك أن يحظر وضع أي أسلحة في الفضاء الخارجي وكذلك الهجمات المسلحة على السواتل أو أي أصول أخرى في الفضاء الخارجي، والتدخل الضار المتعمد الذي يعطل الأداء الطبيعي لأصول الفضاء الخارجي، وتطوير أسلحة مصممة خصيصاً لمهاجمة أصول الفضاء الخارجي. وقد قدمت سري لانكا ومصر مجدداً مشروع قرارهما السنوي المشترك المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي". ونعول على دعم جميع الدول الأعضاء لجعل تلك الرؤية واقعاً حقيقياً.

ونرحب باعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع السابع للدول من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (A/CONF.192/BMS/2021/1، المرفق). ونتطلع إلى عقد الاجتماع الثامن، في عام ٢٠٢٢، لتوضيح المسائل المتصلة بتحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى متلقين غير مأذون لهم، وتنفيذ نتائج الاجتماع السابع، وخاصة فيما يتعلق بإنشاء برنامج الزمالات الذي اقترحته حركة عدم الانحياز لتوفير التدريب للبلدان النامية.

يواجه الشرق الأوسط وأفريقيا تهديدات خطيرة في شكل زيادة التدفقات غير المشروعة والنقل المتعمد للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى الإرهابيين والجماعات المسلحة غير المشروعة. ويجادل البعض بأن معاهدة تجارة الأسلحة كان يمكن أن تكون هي الحل لوقف جميع التدفقات غير المشروعة للأسلحة التقليدية. وفي ذلك الصدد، نشدد على أن معاهدة تجارة الأسلحة تتطوي على أوجه قصور مختلفة تقوض إلى حد كبير فعاليتها المحتملة، وبالأخص افتقارها إلى تعاريف

السيد الحمصاني (مصر) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد مصر البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وفلسطين، باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/76/PV.7)، والبيان الذي أدلى به ممثل غانا في وقت سابق من هذه الجلسة، باسم مجموعة الدول الأفريقية، ونود أن نضيف بعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

لقد أدى تصاعد التوترات على الصعيد العالمي، مقترنة بالتطورات التكنولوجية السريعة، إلى إيجاد بعض من أعلى مستويات مخاطر الاستخدام المتعمد أو العرضي للأسلحة النووية التي شهدها العالم منذ حقبة الحرب الباردة. ونحن بحاجة إلى تحسين هذا الوضع على الفور لاستعادة الثقة في النظام الحالي. وكخطوة أولى، ينبغي للمؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة أن يؤكد من جديد صحة جميع الالتزامات السابقة. ونأمل أن يكون تمديد المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية لمدة خمس سنوات خطوة أولى في الاتجاه الصحيح.

إن الجمود المستمر منذ عقود في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، فضلاً عن عدد لا يحصى من القرارات المماثلة، يقوض مصداقية واستدامة نظام نزع السلاح وعدم الانتشار والمعايير المتعددة الأطراف وسيادة القانون على الصعيد الدولي. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، الذي عقد دورته الأولى بنجاح في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، يمثل فرصة مهمة للأمم المتحدة لاتخاذ خطوات عملية ذات مغزى في ذلك الاتجاه من خلال عملية مؤسسية وشاملة وقائمة على توافق الآراء. ونتطلع إلى الدورة الثانية للمؤتمر في تشرين الثاني/نوفمبر. كما نعول على الدعم المتواصل من جميع الدول الأعضاء لمشروع القرار الذي تقدمه مصر سنوياً بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، والذي كان يعتمد حتى عام ٢٠١٧ بتوافق الآراء، ومشروع القرار الذي تقدمه باسم جامعة الدول العربية، المعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط".

المعاهدة. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على مضاعفة جهودها لتخفيض ترساناتها النووية وإنهاء أي تحسين نوعي للأسلحة والتجارب النووية. ويجب على المجتمع الدولي أيضاً العمل على إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار وإيجاد طريقة لجلب الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تقع خارج نطاق معاهدة عدم الانتشار ومناقشات نزع السلاح.

وفي الوقت نفسه، تؤيد سنغافورة الحق غير القابل للتصرف في الاستخدامات الآمنة والسلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية، على النحو المنصوص عليه في معاهدة عدم الانتشار. ونؤكد من جديد على الدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في صون السلامة والأمن النوويين، وندعو الدول الأعضاء إلى مواصلة دعم الوكالة في جهودها الرامية إلى الاضطلاع بولايتها بفعالية.

ثانياً، من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي جهوده لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وبوصفها واحدة من أكثر مراكز الشحن العابر ازدحاماً في العالم، تأخذ سنغافورة مسؤوليتها على محمل الجد في هذا الصدد. ونحن ملتزمون بالامتثال الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولدينا نظام قوي لمراقبة الصادرات، نراجع بانتظام لضمان تحديثه. وتسهم سنغافورة بنشاط أيضاً في المبادرات المتعددة الأطراف، مثل المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، وهذا العام، تستضيف سنغافورة تمرين السيف العميق للمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار للمرة الرابعة، مما يسهم في بناء القدرات في منطقتنا لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونتطلع أيضاً إلى الاستعراض الشامل لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي تأجل بسبب جائحة فيروس كورونا.

ثالثاً، يجب على الدول الوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية بكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية واستخدامها العشوائي. وترحب سنغافورة وتؤيد النتائج التي تحققت في الاجتماع السابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة

ومعايير واضحة. وندعو الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة إلى كفالة أن يكون تنفيذها متسقاً مع ميثاق الأمم المتحدة، دون أي انتهاك لحق الدول في تلبية احتياجاتها في ما يتعلق بالأمن القومي والدفاع عن النفس.

السيدة مان يان إنغ (سنغافورة) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد سنغافورة البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً إندونيسياً، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وماليزيا، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/76/PV.7)، ونود أن نضيف الملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

إن صون السلم والأمن الدوليين هو أحد المهام الأساسية للأمم المتحدة. ولذلك، فإن نزع السلاح وعدم الانتشار يشكلان جزءاً حاسماً من عملنا في الأمم المتحدة. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل بشكل جماعي لتحقيق تقدم ملموس في جدول أعمال نزع السلاح، دون المساس بالحق السيادي للدول في الدفاع عن النفس وإنفاذ القانون على نحو مسؤول. ويجب تحقيق التوازن لضمان مستقبل آمن ومأمون للجميع. وفي هذا الصدد، أود أن أدلى بثلاث نقاط.

أولاً، نرحب بالخطوات الإيجابية الأخيرة التي اتخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما الدول التي لديها أكبر الترسانات النووية، من أجل مواصلة الحوار وتعزيز الثقة المتبادلة بغية النهوض بجدول أعمال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ويشمل ذلك تمديد المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وروسيا لمدة خمس سنوات، من عام ٢٠٢١ إلى عام ٢٠٢٦، والحوار الثنائي بشأن الاستقرار الاستراتيجي والمتعلق بتحديد الأسلحة النووية وتدابير الحد من المخاطر. مع ذلك، وعلى الرغم من أن الأسلحة النووية لم تستخدم منذ ٧٦ سنة، لا يزال التقدم المحرز في نزع السلاح النووي بطيئاً، ولا تزال مخاطر الانتشار النووي مستمرة في العديد من المناطق. ولذلك، فليس من المهم فقط أن تجدد الدول التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مؤتمر الاستعراض العاشر المقبل للأطراف في المعاهدة، بل أن تلتزم أيضاً بالوفاء بالتزاماتها بموجب

تأماً لاتفاقاتها المتعلقة بتحديد الأسلحة. وإنجازاتها في مجال تخفيض الأسلحة النووية بموجب اتفاقاتنا مع الولايات المتحدة معروفة جيداً. وتمديد المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية وضع الأساس للحوار مع الولايات المتحدة بشأن تحديد الأسلحة في المستقبل، مع مراعاة جميع العوامل المتصلة بالاستقرار الاستراتيجي، بما في ذلك الأسلحة الهجومية والدفاعية النووية وغير النووية القادرة على القيام بمهام استراتيجية. ونحن على استعداد للاضطلاع بجهود مكثفة على أساس الاعتبار المتبادل لمصالحنا.

والمشاكل المتبقية في أعقاب المعاهدة المنتهية بشأن الأسلحة النووية المتوسطة المدى والمتصلة بالأسلحة الهجومية العالمية غير النووية لا تزال دون حل. وإلى جانب ذلك، علينا أيضاً إنهاء ممارسة البعثات النووية المشتركة، التي تتعارض مع معاهدة عدم الانتشار، والامتناع عن نشر الأسلحة النووية خارج الأراضي الوطنية لفرادى الدول مع تفكيك الهياكل الأساسية ذات الصلة.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي صك حاسم الأهمية في مجال عدم الانتشار النووي، ونحن نلتزم بأحكامها التزاماً تاماً. وندعو جميع الدول المدرجة في المرفق ٢ إلى التصديق عليها دون مزيد من التأخير.

وقد تقيدنا تقيداً صارماً بالتزاماتنا بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. ومن شأن آلية التحقق المساعدة في ضمان التنفيذ الكامل لأحكامها من جانب جميع الدول الأطراف. ونأمل أن نشهد اعتماد مقترحات محددة لتحسين تنفيذ الاتفاقية في الاجتماع المقبل للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية ومؤتمر الاستعراض للدول الأطراف في الاتفاقية. ونعتقد أن مبادرات روسيا تأتي في الوقت المناسب في هذا الصدد. وبغية بدء العمل على ضمان الاستخدام الفعال لآلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، قدمت روسيا مشروع قرار إلى اللجنة الأولى، وندعو الأعضاء إلى تأييده والمشاركة في تقديمه.

الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وسنغافورة دولة موقعة على معاهدة تجارة الأسلحة وتعمل من أجل التصديق عليها. ونحن ملتزمون بهدف المعاهدة المتمثل في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية.

وتؤيد سنغافورة المبادرات الدولية المناهضة للاستخدام العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية والأسلحة التقليدية. ونذكر الأثر الذي يمكن أن تحدثه هذه الأسلحة على المدنيين الأبرياء ونؤيد قرارات الأمم المتحدة والمبادرات الدولية ذات الصلة في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، واتفاقية أوتاوا واتفاقية الذخائر العنقودية. وعليه فقد فرضت سنغافورة وفقاً لاختياراً إلى أجل غير مسمى لتصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بإعادة التأكيد على التزام سنغافورة بالعمل بشكل بناء مع المجتمع الدولي لتعزيز المزيد من التعاون والحوار المفتوح من أجل مستقبل أفضل وأكثر أماناً للجميع.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي واحدة من أسس النظام العالمي اليوم. ونأمل أن نتمكن في المؤتمر المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة من التوصل إلى حلول مقبولة عموماً لتعزيز نظام المعاهدة. ومع اتفاقنا مع الهدف النبيل المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وتفهمنا لآراء الداعين إلى إزالة الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن، إلا أنه لا يمكن إحراز تقدم في نزع السلاح النووي إلا بتوافق الآراء ومن خلال تخفيضات تدريجية مرحلية في سياق المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، مع الحفاظ على توازن استراتيجي وفق مبدأ الأمن الفردي.

ونحن نعتبر محاولات فرض حظر فوري على الأسلحة النووية محاولات مضللة وتؤدي إلى نتائج عكسية. فهي تخلق انقسامات عميقة وتقوض معاهدة عدم الانتشار. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه لا يمكن كسب الحرب النووية ولا ينبغي خوضها أبداً. وتمتثل روسيا امتثالاً

التام على جميع أسلحة الدمار الشامل. وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وينبغي للدول الأطراف الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار وتجديد التزامها بمواصلة الإسهام في تحقيق أهدافها الطويلة الأجل عن طريق تعزيز تدابير عدم الانتشار، والمضي قدماً في مفاوضات نزع السلاح، وتعزيز التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وينبغي بذل الجهود لضمان نجاح مؤتمر الاستعراض العاشر القادم للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار والتنفيذ الفعال للمعاهدة في الدورة المقبلة. وتدعو الأعضاء الذين لم يوقعوا بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢ لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إلى أن يفعلوا ذلك دون إبطاء.

إن معاهدة حظر الأسلحة النووية اتفاق تاريخي له إسهام مهم في النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح. وتعتبر فييت نام بأنها البلد العاشر الذي يصدق على المعاهدة، التي دخلت حيز النفاذ في ٢٢ كانون الثاني/يناير. ونحن على استعداد للعمل مع الآخرين لإنجاح الاجتماع الأول الوشيك للدول الأطراف في المعاهدة في آذار/مارس المقبل.

وما فتئ وفدي يدعو إلى الالتزام العالمي بالصكوك القانونية الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل الأخرى. ونؤيد التنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونرحب بالتقدم المحرز في القضاء على مخزونات الأسلحة الكيميائية في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ونؤيد عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتعاونها الوثيق مع الدول الأطراف ومساعدتها لها.

وتستحق الأسلحة التقليدية مزيداً من الاهتمام من المجتمع الدولي. للدول الحق المشروع في تصنيع الأسلحة التقليدية والاتجار بها والاحتفاظ بها لتلبية احتياجاتها الدفاعية والأمنية الوطنية. لكنها في ذات الوقت تتحمل المسؤولية الرئيسية عن معالجة المسائل المتصلة بالأسلحة التقليدية. وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء الخطر الذي تشكله

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية صك رئيسي لنزع السلاح الكيميائي وعدم انتشاره. ولطالما دعت روسيا إلى تعزيزها. وقد وجدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية نفسها في وضع صعب للغاية، لأن الهيئة التي اتخذت فيها جميع القرارات بتوافق الآراء قد آل أمرها إلى الانقسام، بسبب التسييس، وتخفيف ولايتها، وعدم التقيد بأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وينبغي للدول الأعضاء إيلاء اهتمام خاص لموقف بعض البلدان التي تعتبر الفضاء الخارجي ساحة للعمل العسكري، استناداً إلى سياساتها الأحادية بشأن وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي، مما يزيد من احتمال استخدام القوة ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، بهدف تحقيق الهيمنة العسكرية على حساب جميع المشاركين الآخرين في الأنشطة الفضائية، الحاليين أو المحتملين على السواء. وفي ذلك الصدد، من الأهمية الحيوية ضمان أن يصبح منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي هو المعيار الذي لا لبس فيه لسياسات الوطنية للدول الأعضاء ومبدأً دولياً مقبولاً على العموم. وعلينا أن نؤكد من جديد الفهم المشترك بأنه لا ينبغي وضع أسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي. نحتاج أيضاً إلى حظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. ولطالما دعونا إلى بدء مفاوضات لوضع صك دولي ملزم قانوناً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والحفاظ عليه للأغراض السلمية. وسنقدم مشاريع قرارات إلى اللجنة الأولى بشأن "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي" و "التدابير العملية الأخرى لمنع حدوث سباق تسلح" و "تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي". ونأمل أن تحظى مشاريع قرارات روسيا بالتأييد والمشاركة في تقديمها.

السيد فو (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً ماليزياً، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وإندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/76/PV.7). وتؤكد فييت نام من جديد سياستها الثابتة الداعمة للجهود المشتركة للمجتمع الدولي في مجالي عدم الانتشار ونزع السلاح بهدف القضاء

النووية، كان آخرها على النحو المبين في الاستعراض المتكامل للأمن والدفاع والتنمية والسياسة الخارجية للمملكة المتحدة لعام ٢٠٢١. ومع ذلك، لا تُجرى أي مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، على الرغم من الالتزام القانوني الواضح لتلك الدول بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وعلاوة على ذلك، فإن انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى وضع حداً للالتزام بإزالة فئة كاملة من القذائف النووية. وبالمثل، فإن انسحابها من خطة العمل الشاملة المشتركة وعدم رغبتها في العودة إليها أُلحقاً أضراراً جسيمة بالجهود الدولية المبذولة من أجل نزع السلاح النووي. وعلى نفس المنوال، تشكل الأسلحة النووية للنظام الإسرائيلي العقبة الرئيسية أمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ونكرر ندائنا إلى المجتمع الدولي لإجبار إسرائيل على تفكيك ترسانتها النووية، والانضمام الفوري إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفها طرفاً غير حائز للأسلحة النووية، دون أي شروط مسبقة، وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وإيران من بين البلدان صاحبة أعلى سجل في الانضمام إلى الصكوك الدولية التي تحظر أسلحة الدمار الشامل. وبعد مرور نحو ٢٤ عاماً على دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ، لا يزال استخدام الأسلحة الكيميائية أو التهديد باستخدامها مسألة تثير قلقاً بالغاً لدى المجتمع الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تدمير الأسلحة الكيميائية، فضلاً عن عالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية، لم يتحققاً بعد. والولايات المتحدة، الحائز الوحيد للأسلحة الكيميائية، لم تكثف بعدم الوفاء بالموعد النهائي الذي تم تمديده في نيسان/أبريل ٢٠١٢ لتدمير مخزونها الكيميائي، بل سعت أيضاً إلى إرجاء الوفاء بالتزاماتها حتى عام ٢٠٢٣. ونحث الولايات المتحدة على استخدام قدرتها الكاملة لاستكمال تدمير مخزونات من الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن قبل حلول الموعد النهائي المحدد.

الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة على المدنيين وأفراد حفظ السلام، التي كانت لها عواقب إنسانية واجتماعية واقتصادية خطيرة ودائمة على سكان أكثر من ٦٠ بلداً. وفي نيسان/أبريل الماضي، تحت رئاسة فييت نام، اعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً (S/PRST/2021/8) بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام، يشجع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات والمؤسسات الأخرى المعنية على تعزيز دعمها، بما في ذلك من خلال تبادل أفضل الممارسات وتقديم المساعدة التقنية والمالية إلى البلدان المتضررة.

إن من حق جميع البلدان ومن مصلحتها المشتركة استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية حصراً، وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات ذات الصلة. وندعو إلى مزيد من التعاون الإقليمي والدولي لتعزيز تدابير بناء الثقة وثقافة السلام والصداقة بين جميع الشعوب والأمم لاستخدام الفضاء الخارجي على نحو أفضل من أجل السلام والأمن والتنمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أدعو اللجنة الآن إلى مشاهدة

بيان مسجل مسبقاً أدلى به ممثل النمسا.

عرض بيان مسجل مسبقاً بالفيديو في غرفة الاجتماعات.

السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):

تؤيد جمهورية إيران الإسلامية البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/76/PV.7). وسنقدم بيانات منفصلة عن كل مجموعة في وقت لاحق.

لا يزال نزع السلاح النووي العالمي أحد أطول أهداف الأمم المتحدة عهداً. والأمن الدولي اليوم مهدد بوجود ما يقرب من ١٤ ٠٠٠ سلاح نووي، مع وجود خطط راسخة طويلة الأجل ليس لتحديث ترسانات الدول الحائزة للأسلحة النووية فحسب، بل أيضاً لتعزيزها، وبالتالي تمديد سباق التسلح النووي. واستمر الاعتماد على الردع النووي كعنصر في السياسات الأمنية لجميع الدول الحائزة للأسلحة

السيد مولنار (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد هنغاريا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/76/PV.7). ولذلك سأكتفي بالإدلاء ببضع ملاحظات موجزة من منظورنا الوطني. في المجال النووي، فإن أهم مهمة تنتظرنا تتمثل في كفالة التوصل إلى نتيجة متوازنة وشاملة وناجحة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عن طريق إحراز تقدم ملموس بشأن الأركان الثلاثة جميعها. وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، تشاطر هنغاريا الهدف النهائي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. ومع ذلك، نرى أنه لا توجد طرق مختصرة في ذلك المجال. واتباع نهج تدريجي يشرك الدول الحائزة للأسلحة النووية ويتألف من خطوات عملية تدريجية وملموسة هو السبيل الوحيد الذي يوفر لنا منبرا مناسباً للتفاوض. ويشمل هذا النهج الشامل والتدريجي دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ، وبدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والمضي قدماً في التحقق من نزع السلاح النووي، إلى جانب تدابير الحد من المخاطر والشفافية وبناء الثقة. وتسهم هنغاريا في تلك الجهود بوصفها عضواً في فريق الخبراء الحكوميين الثاني لمواصلة النظر في مسائل التحقق من نزع السلاح النووي وبالمشاركة في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي وتهيئة بيئة لمبادرات نزع السلاح النووي.

وفيما يتعلق بخطر انتشار الأسلحة النووية، تؤيد هنغاريا إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية إخلاء تاماً ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه. كما تؤيد الجهود الهادفة إلى ضمان الطابع السلمي الخالص لبرنامج إيران النووي. ونعتقد أن خطة العمل الشاملة المشتركة تظل أفضل طريقة متاحة لتحقيق ذلك الهدف. وكبلد لديه برنامج نووي سلمي موسع، تسلم هنغاريا بأن جميع الدول الأطراف لها حق غير قابل للتصرف في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، مما يساعدنا أيضاً على تحقيق أهدافنا البيئية الطموحة. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن السلامة والأمن النوويين يدعمان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ويسهمان في الحفاظ على التصور العام الإيجابي لها. ولذلك، فإننا نعمل

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية، فإن النهج الأكثر فعالية لتعزيزها هو استئناف المفاوضات بشأن بروتوكول ملزم قانوناً للاتفاقية. ولذلك، ندعو الولايات المتحدة إلى سحب اعتراضها على استئنافها. واستمرار النظام الإسرائيلي في عدم الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية يشكل عقبة رئيسية أمام عالميتهما وخطراً على الأمن الإقليمي.

إن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يمكن أن ينهي تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يتخذ مزيداً من التدابير في الوقت المناسب، بما في ذلك وضع صك ملزم قانوناً يتضمن أحكاماً مناسبة وفعالة تتعلق بالتحقق. ويساورنا قلق عميق إزاء التهديد المتزايد لتسليح الفضاء الخارجي. وقد أنشأت الولايات المتحدة بالفعل قوة فضائية تبلغ ميزانيتها لهذا العام أكثر من ١٧ بليون دولار وستزيد بنسبة ١٣ في المائة في العام المقبل. ونحن نرفض الجزاءات غير القانونية التي تفرضها الولايات المتحدة على وكالة الفضاء الإيرانية.

وتؤكد إيران من جديد الحق السيادي والأصيل للدول في اقتناء الأسلحة التقليدية وتصنيعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. بيد أنه في مناطق مثل الشرق الأوسط، تسبب الإفراط في إنتاج هذه الأسلحة ونقلها على نطاق واسع وتكديسها المفرط في إثارة المخاوف الأمنية الإقليمية والدولية. إسرائيل هي أكبر متلق للمساعدات العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة في المنطقة. واستخدام هذه الأسلحة يؤدي إلى ارتكاب جرائم مختلفة ويتسبب في زعزعة الاستقرار وانعدام الأمن، وهو أمر يجب وقفه.

أخيراً وليس آخراً، ومما يدعو للأسف، أن الوثيقة الختامية للاجتماع السابع للدول من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (A/CONF.192/BMS/2021/1، المرفق) تتضمن أحكاماً، من بينها إنشاء فريق خبراء مفتوح العضوية، لا تتسق مع ولاية الاجتماع الذي يعقد مرة كل سنتين.

لقد أدركنا منذ أمد بعيد أن الأسلحة النووية وانتشارها يقوض السلام والأمن والتنمية. إلا أن تكديس الأسلحة النووية وتراكمها تزايد بشكل كبير وبلغ مستوى يشكل تهديداً وجودياً للبشرية لن يتضاءل حتى نزيل الأسلحة النووية من على وجه الأرض. إن سباق اليوم لتحديث الترسنات النووية يدل على عجزنا وليس قدرتنا على صنع السلام وبناء الثقة. وتهيب نيبال بجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتقيد تقيداً تاماً بالتزاماتها القانونية فيما يتعلق بالإزالة الكاملة للأسلحة النووية بطريقة شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها.

وينبغي لمؤتمر نزع السلاح، وهو الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بنزع السلاح، أن يستأنف مفاوضاته بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونتطلع إلى عقد المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، فضلاً عن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وترحب نيبال ببدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية وتمديد المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. وما زلنا ندعو إلى تعزيز نظم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية. وتؤيد نيبال بقوة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وتؤمن بالحق غير القابل للتصرف لجميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في الإنتاج والاستخدام السلمي للطاقة النووية، مع التقيد بالتزامها القانوني بالخصوع للإشراف والتحقق الفعالين من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وكدولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، تؤيد نيبال تأييداً قاطعاً النزع العام والكامل لجميع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيميائية. وتحتاج اتفاقية الأسلحة البيولوجية إلى آلية تحقق للتصدي لخطر الانتشار. ونيبال لا تنتج أو تمتلك أو تتقل أسلحة الدمار الشامل من أي نوع. ونحن بحاجة إلى مستوى عال من التعاون لمنع وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي

حاليا كمنظم لفريق مراقبة الأمن النووي وسنستضيف الاجتماع العام المقبل للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي جهة وفي أي مكان في أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف هو أمر لا يمكن قبوله. كما أن عودة ظهور الأسلحة الكيميائية من أخطر التهديدات في العالم للسلام والأمن الدوليين. ولذلك، لا بد من التصدي لهذه المسألة بحزم وبشكل جماعي، وهو شرط أساسي لتعزيز سلامة اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونؤيد تماماً أنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تحقيقاً لذلك.

وفي بياننا في المناقشة العامة (انظر A/C.1/76/PV.6)، لفتنا الانتباه إلى أهمية التوصل إلى نتيجة إيجابية للمؤتمر التاسع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لاستعراض الاتفاقية. ونثق بأن الدول الأطراف ستحفرها التوترات المتصاعدة الناجمة عن الجائحة وستتج في التغلب على الجمود الحالي. واعتماد مشروع قرار هذا العام بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية، الذي يتضمن جميع التحديثات التقنية، بتوافق الآراء مرة أخرى، سيكون بمثابة إشارة إيجابية لمؤتمر الاستعراض. وهنغاريا مؤيد قوي أيضاً لآلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وهي الصك الدولي المستقل الوحيد في هذا المضممار. وكدليل واضح على دعمنا وجود المختبر الوطني الهنغاري للسلامة الأحيائية ضمن قائمة المختبرات المقدمة إلى الآلية منذ عام ٢٠١٤.

وفي رأينا، أن استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية لصالح الجميع، تمشياً مع المعاهدات الدولية المنطبقة، أمر ضروري بشكل متزايد للعديد من جوانب حياتنا اليومية. وفي الوقت نفسه، فإن الأنشطة المتصلة بالفضاء الخارجي لها أيضاً آثار أمنية مهمة يتعين معالجتها. ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أمر أساسي في هذا الصدد. ومع ذلك، مرة أخرى، لن ينجح سوى نهج تدريجي وشامل إزاء هذه المسألة، مع اتخاذ تدابير طوعية كخطوة أولى.

السيدة أوبريتي (نيبال) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد نيبال البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/76/PV.7).

الأسلحة النووية أو توقع أو تصدق عليها، ولا نقبل أي حجة بأنها تسهم في تطوير القانون الدولي العرفي.

وما زلنا ملتزمين بهدفنا الجماعي طويل الأمد المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. وسنواصل القيام بدور رائد في الممارسة العملية نحو تحقيق ذلك الهدف، ووضع تدابير للتحقق من نزع السلاح النووي، والعمل من أجل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ، والدفع من أجل إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح، والعمل على الصعيد الدولي للحد من خطر نشوب نزاع نووي.

وما فتئت المملكة المتحدة ملتزمة أيضاً بالتمسك بالحظر الكامل للأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ونؤيد بقوة استمرار استقلالية آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ولا يمكن أن نؤيد المقترحات التي من شأنها أن تقوضها. ونؤيد المملكة المتحدة أيضاً العمل المحايد وعمل الخبراء الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. والاستخدام المؤكد لغاز الأعصاب من مجموعة نوفيتشوك في روسيا ضد أليكسي نافالني هو مصدر قلق بالغ. كما عزت آليات مستقلة المسؤولية عن العديد من الهجمات بالأسلحة الكيميائية إلى نظام الأسد في سوريا. ونحث سوريا على اتخاذ الخطوات التي حددها المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وقد برهنت جائحة فيروس كورونا على أهمية وجود نظام عالمي قوي للأمن البيولوجي، وتشكل اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية جزءاً لاغنى عنه من هذا النظام. ونحث الدول الأطراف على اغتنام الفرصة التي يتيحها مؤتمر الاستعراض التاسع المقبل للدول الأطراف في الاتفاقية للعمل معاً من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية. وتحت رئاسة المملكة المتحدة، تعمل الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل على الارتقاء بفعالية البرامج الدولية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونؤيد المملكة المتحدة تعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

جهات فاعلة غير حكومية، وخاصة الإرهابيين. ولا يزال تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والصكوك الأخرى ذات الصلة حاسماً في هذا الصدد.

الفضاء الخارجي إرث مشترك للبشرية وينبغي استخدامه سلباً وعلى نحو مستدام لمنفعة أوسع للبشرية. وتكرر نبيل رفضها القاطع لتسليح الفضاء الخارجي.

وتؤيد نبيل الإزالة التامة للذخائر العنقودية وعدم السماح باستخدام القانوني والأخلاقي لمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. ونشدد على الحاجة إلى التنفيذ المتوازن والفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة وكذلك برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب.

وختاماً، نشدد على الحاجة إلى تعزيز مستوى التعاون الدولي من أجل هيكّل فعال لنزع السلاح. وندعو الدول الأعضاء إلى التخلي عن أي نوع من التنافس على الأسلحة واللجوء إلى الحوار المثمر للنهوض بجدول أعمال عدم الانتشار ونزع السلاح.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للإدلاء ببيان موجز يغطي المجموعات من ١ إلى ٤ من المناقشة المواضيعية. سيقدم وفدي بيانات خطية كاملة عن كل مجموعة من تلك المجموعات، لإدراجها في الخلاصة.

ستواصل المملكة المتحدة العمل من أجل الحفاظ على التدابير الفعالة المتخذة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتعزيزها، مع مراعاة البيئة الأمنية السائدة. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة التزاماً راسخاً بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبنجاح مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢. ومعاهدة عدم الانتشار تقدم الإطار الوحيد الموثوق به للسعي إلى نزع السلاح النووي، مع منع زيادة انتشار الأسلحة النووية وتقاسم منافع الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية. والمملكة المتحدة لن تؤيد معاهدة حظر

وعدم الانتشار، وقد خدمت الأمن العالمي بشكل جيد لأكثر من ٥٠ عاماً. ويجب علينا بذل كل جهد ممكن لضمان أن يعززها المؤتمر العاشر للأطراف لاستعراض المعاهدة. وتشارك النرويج في مبادرة ستكهولم لنزع السلاح النووي. ونأمل أن يتسنى لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تأييد التوصيات المنبثقة عن المبادرة إلى مؤتمر الاستعراض العاشر للمعاهدة.

وتولي النرويج أولوية عليا للعمل على وضع حلول متعددة الأطراف ذات مصداقية للتحقق من نزع السلاح النووي في المستقبل. وفي عام ٢٠١٩، اتخذ القرار ٥٠/٧٤ بشأن التحقق من نزع السلاح النووي، الذي دعا إلى إنشاء فريق جديد من الخبراء الحكوميين، بدعم من ١٧٨ من الدول الأعضاء. وهذا العام، وبالتعاون مع الشركاء، نقدم مشروع مقرر بشأن التحقق من نزع السلاح النووي لإبقاء الموضوع مدرجاً في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين. ويعكس مشروع المقرر أيضاً القيود التي فرضها مرض فيروس كورونا على عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بمواصلة النظر في مسائل التحقق من نزع السلاح النووي. والاجتماعان المزمع عقدهما في عام ٢٠٢١ سيتم عقدهما في عام ٢٠٢٢، والاجتماعان المقرر عقدهما أصلاً في عام ٢٠٢٢ سيتم عقدهما في عام ٢٠٢٣. ونأمل أن تؤيد جميع الدول ذلك المقرر.

ولا تزال النرويج ملتزمة التزاماً كاملاً بالعمل المتواصل للشراكة الرباعية للتحقق النووي والشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح. وفي الفترة التي تسبق مؤتمر الاستعراض العاشر لمعاهدة عدم الانتشار، تود النرويج أيضاً لفت الانتباه إلى اللارجعة عن نزع السلاح النووي. وهدفنا هو بدء حوار دولي لفهم وتحديد متطلبات اللارجعة بشكل أفضل.

وتواصل النرويج الدعوة إلى التعجيل بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ والتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإبرامها. وتشكل اتفاقات الضمانات الشاملة وبروتوكولها الإضافي معيار التحقق العالمي الذي يمكن الوكالة الدولية

لا يزال منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي هدفاً رئيسياً لصون السلم والأمن الدوليين. ولتحقيق ذلك، لا نحتاج إلى النظر في القدرات التي يمكن أن تغذي سباق التسلح فحسب، بل أيضاً في السلوكيات والأفعال والأنشطة والإغفالات التي يمكن أن تؤدي إلى التصعيد والصراع. وتقرير الأمين العام (A/76/77)، الصادر عملاً بالقرار ٣٦/٧٥، يتضمن اعتبارات مهمة في ذلك الصدد، ونشكر من قدموا آراءهم. وتمشياً مع توصية التقرير بأن تقرر الدول الأعضاء عملية شاملة للمضي قدماً بتلك المسائل، يسر المملكة المتحدة أن تقدم مشروع قرار جديد بشأن الحد من التهديدات الفضائية من خلال معايير وقواعد ومبادئ السلوكيات المسؤولة لإنشاء فريق عامل مفتوح العضوية. ونرحب ترحيباً حاراً بالدعم القيم من الدول الأعضاء لهذا النهج لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والحفاظ على الفضاء بيئة سلمية وآمنة ومستقرة وأمونة ومستدامة لصالح الجميع. والمملكة المتحدة ملتزمة التزاماً عميقاً بالأهداف الإنسانية لاتفاقيات نزع السلاح التقليدي. ونحن فخورون بالعمل مع الشركاء لدعم العمل على إزالة القنابل العنقودية والألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب في جميع أنحاء العالم، ووقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهذا الالتزام يؤكد تولينا رئاسة الاجتماع العاشر للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، وبهذه الصفة نتشرف بعرض القرار السنوي بشأن تنفيذ الاتفاقية. وبناء على النتيجة الناجحة لمؤتمر الاستعراض الثاني، سنسعى إلى إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية، واستكشاف خيارات تمويل بديلة لإزالة الذخائر العنقودية، وبدء العمل على تنفيذ خطة عمل لوزان.

ونركز أيضاً على العمل في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة لإنشاء إطار معياري وتشغيلي بشأن التكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، مع التركيز في الوقت نفسه على التحديات المحتملة للقانون الدولي الإنساني.

السيد أندرسن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في النظام الدولي لنزع السلاح

السيد كونجارا نا أيوديا (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد تايلند البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً إندونيسياً، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وماليزيا، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/76/PV.7).

إن تاريخ تايلند الطويل الأمد في دعم نزع أسلحة الدمار الشامل يستند إلى إيماننا القوي بأن وجود تلك الأسلحة يشكل خطراً أساسياً على أمننا الجماعي وأن استخدامها يترتب عليه عواقب بشرية ومادية لا تحتمل. إن الأسلحة النووية للإنسانية ولا يمكن تصور وجود مبرر لاستخدامها تحت أي ظرف من الظروف. ونزع السلاح النووي ليس التزاماً قانونياً فحسب، بل هو واجب أدبي وأخلاقي.

وعليه، فإن الدول الأعضاء تبعث برسالة واضحة مفادها أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي السبيل الوحيد لضمان وضع حد لاستخدامها أو التهديد باستخدامها. وقد تجلّى ذلك بوضوح في سرعة دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ. وبينما نخطط لعقد الاجتماع الأول للدول الأطراف في المعاهدة في فيينا في الربيع المقبل، نشجع جميع الدول الأعضاء، الأطراف وغير الأطراف على حد سواء، على المشاركة في الاجتماع. وتؤمن تايلند إيماناً راسخاً بأن كلاً من معاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية متكاملتان وتسهمان معاً في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. وندعو الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى تجديد التزامها بالتنفيذ الكامل للمعاهدة، ولا سيما المادة السادسة منها، ونشجع جميع الأطراف على العمل بحسن نية من أجل نجاح المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في المعاهدة.

وفي الوقت نفسه، تعتبر تايلند الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أمراً حيوي الأهمية، وتحت الدول المدرجة في المرفق ٢ على الانضمام إلى المعاهدة دون إبطاء. وتعلق تايلند أيضاً أهمية كبيرة على تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتؤيد العمل المهم الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

للطاقة الذرية من رصد وتقييم الامتثال للالتزامات بموجب معاهدة عدم الانتشار.

والحوار بشأن تحديد الأسلحة والاستقرار الاستراتيجي أساسي للأمن العالمي. والحوار بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن حيوي لمواصلة تنفيذ معاهدة عدم الانتشار. ونرحب بتمديد المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية وشروع الولايات المتحدة وروسيا في حوارٍ ثنائي متكامل بشأن الاستقرار الاستراتيجي. ونثني أيضاً على شفافية الولايات المتحدة بشأن مسألة المخزونات. وتواصل النرويج الدعوة إلى المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في جميع محافل نزع السلاح وعدم الانتشار.

وتدين النرويج بأشد العبارات الممكنة أي استخدام للأسلحة الكيميائية. وفي مواجهة الانتهاكات المؤقتة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، تشكل النرويج جزءاً من مجموعة عبر إقليمية من البلدان الراغبة في استخدام الصكوك المتاحة للاتفاقية للتصدي لهذه الانتهاكات. ولا ترى النرويج حاجة إلى أن تشرع الدول الأعضاء في إجراء لتحديث المبادئ التوجيهية لاستخدام آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

إن الألغام والذخائر العنقودية أسلحة لإنسانية يجب أن يستبعدوا الجميع. فالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة تغذي الصراع والجريمة. ويجب السيطرة على الاتجار بها. ونحث الدول التي ليست أطرافاً في معاهدة تجارة الأسلحة واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية على جعل الانضمام إليها أولوية. ونرحب بإمكانية الاعتماد الفوري لإعلان سياسي بشأن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، ونأمل في التوصل إلى نتيجة قوية بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في مؤتمر الاستعراض للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة.

سيتم تحميل بيان النرويج الكامل بشأن الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى والأسلحة التقليدية على منصة البيانات الإلكترونية والصفحة الرئيسية للبعثة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة.

ونسلم بأن الفضاء الخارجي ينبغي أن يستخدم حصراً للأغراض السلمية، الأمر الذي يتطلب عملنا المتضافر للحيلولة دون أن يصبح ساحة أخرى لسباق التسلح.

وختاماً، تود تايلند تأكيد التزامها الثابت بعمل اللجنة الأولى، ونحن على استعداد لتعزيز الشراكات البناءة مع جميع الأطراف.

السيد باشاليس (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/76/PV.7)، والبيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق اليوم ممثل غانا، باسم مجموعة الدول الأفريقية، وممثل جنوب أفريقيا، باسم ائتلاف البرنامج الجديد.

إن الأسلحة النووية غير إنسانية، ولا يمكن تصور أن يكون استخدامها تحت أي ظرف من الظروف متسقاً مع القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني. ونزع السلاح النووي ليس التزاماً قانونياً فحسب، بل هو ضرورة أخلاقية. ويتشرف وفدنا بأن يقدم مرة أخرى مشروع القرار المتعلق بالضرورات الأخلاقية لعالم خال من الأسلحة النووية، الذي نأمل أن يحظى مرة أخرى بتأييد واسع.

وقد رحبت جنوب أفريقيا ببدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية في وقت سابق من هذا العام. وتحظر المعاهدة الفئة الوحيدة من أسلحة الدمار الشامل التي لم تخضع بعد لحظر عالمي، وتفعل ذلك بنهج إنساني واضح. ولا تزال أبواب تلك المعاهدة مفتوحة، ونشجع جميع الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك وأن تنضم إلى مجتمع الأمم الملتزمة بعالم خال من الأسلحة النووية.

وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونتطلع إلى مؤتمر استعراض ناجح للأطراف في المعاهدة، يستند إلى استمرار صلاحية نتائج مؤتمرات الاستعراض للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ ويهدف إلى التعجيل بتنفيذ أحكام المعاهدة في إطار الركائز الثلاث جميعها. إن برامج التحديث وزيادة المخزونات واستمرار الاعتماد على الأسلحة النووية في

وبوصفها دولة وديعة لمنطقة جنوب شرق آسيا الخالية من الأسلحة النووية، أو معاهدة بانكوك، تؤكد تايلند من جديد التزامها بالحفاظ على جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل، على النحو المنصوص عليه في ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومعاهدة بانكوك. وندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى توقيع بروتوكول المعاهدة والتصديق عليه في أقرب وقت ممكن. ونواصل دعم الجهود الجارية لإنشاء مناطق مماثلة في الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة البيولوجية والكيميائية، يظل التعاون في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية عنصراً أساسياً في معالجة عدم انتشار هذه الأسلحة. وتؤيد تايلند تماماً تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية ببروتوكول للتحقق ملزم قانوناً، ونثني على العمل الجيد لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ولا سيما أثناء الجائحة.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، تؤيد تايلند تأييداً تاماً تعزيز المراقبة الكاملة والفعالة لهذه الأسلحة، لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً لا بمشاكل السلم والأمن الدوليين فحسب، بل أيضاً بالتنمية المستدامة والمسائل الإنسانية. وبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه يشكل إطاراً مركزياً ما زال يوجه جهود تايلند الرامية إلى التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحويل وجهتها. ونرحب باعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع السابع للدول من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل (A/CONF.192/BMS/2021/1، المرفق)، وما زلنا نتمسك بمعاهدة تجارة الأسلحة. ونعمل حالياً على التصديق عليها.

ومن المجالات الأخرى ذات الأولوية بالنسبة لتايلند اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. وقد بذلت تايلند كل جهد ممكن في مجال عمليات إزالة الألغام، متشياً مع التزاماتها بموجب الاتفاقية وخطة عمل أوسلو. وحتى الآن، قمنا بتطهير وفتح أكثر من ٩٥ في المائة من مناطقنا الملوثة. وهذا العام، يشرفنا أن نترأس اللجنة المعنية بمساعدة الضحايا التابعة لاتفاقية حظر الألغام.

تجارة الأسلحة، والاجتماع السابع للدول من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والمؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية. وقد شاركت جنوب أفريقيا في فريق الخبراء الحكوميين المعني بالمشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية، الذي تضمن عمله مقترحات موضوعية لوضع إطار شامل للجمعية العامة لدعم إدارة الذخيرة على نحو مأمون وآمن ومستدام طوال دورة حياتها -

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد انتهى الوقت المخصص للمتكم.

السيد باولوسكاس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ليتوانيا تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به بشأن المجموعات من ١ إلى ٤ باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/76/PV.7). وبصفتنا الوطنية، أود أن أضيف الملاحظات التالية.

تؤثر الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تأثيراً كبيراً على البيئة الأمنية المعاصرة. ونحن نتعامل مع العديد من التحديات المتعلقة بالأسلحة التقليدية تفرضها الدول والجهات الفاعلة من غير الدول في جميع أنحاء العالم. والاتجار غير المشروع بالأسلحة والإرهاب الدولي وانتشار الأسلحة والذخيرة والتدفقات غير المنضبطة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تقوض مبادئ سيادة القانون، وتمنع النجاح في حل النزاعات، وتعرق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتؤيد ليتوانيا وضع وتنفيذ قواعد دولية لضمان وجود تجارة مسؤولة في الأسلحة، وتشدد على أهمية معاهدة تجارة الأسلحة في سياق تحديد الأسلحة على الصعيد العالمي. وندعو جميع البلدان، ولا سيما البلدان الرئيسية المنتجة والمصدرة للأسلحة، إلى أن تصبح دولاً أطرافاً في معاهدة تجارة الأسلحة.

ونتطلع إلى مؤتمر الاستعراض السادس القادم للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة ونتأمله

المذاهب الأمنية كلها تقوض المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وإحراز تقدم ملموس في التعهدات الرسمية بنزع السلاح النووي أمر أساسي لنجاح مؤتمر الاستعراض العاشر. ولا يمكن أبداً تحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار إذا اعتبرت المعاهدة وسيلة لحماية المصالح الأمنية لقلة من الدول على حساب البشرية جمعاء.

ولا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة باتفاقية الأسلحة الكيميائية وبالتراماتنا كدولة طرف في اتفاقية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار الاستقطاب في أجهزة تقرير السياسات التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتواتر اعتماد القرارات بالتصويت عوضاً عن توافق الآراء، كما جرت العادة في الماضي. وندين أي استخدام للأسلحة الكيميائية، ولا بد من مساءلة الدول عن أي عدم امتثال للتراماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونشدد على أهمية بناء القدرات والتعاون الدولي لصالح الدول من خلال نقل التكنولوجيا والمعرفة والمواد والمعدات للأغراض السلمية.

وتشكل اتفاقية الأسلحة البيولوجية جزءاً أساسياً من النظام المتعدد الأطراف الذي يتصدى للتهديدات البيولوجية. ونرحب بالعمل المنجز في الفترة التي تسبق مؤتمر الاستعراض التاسع للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي يتيح فرصة هامة لتعزيز الاتفاقية وتنفيذها المتوازن. ونحيط علماً بالمقترحات الموضوعية التي قدمت مؤخراً في اجتماع الخبراء، والتي نأمل أن ينظر فيها اجتماع الدول الأطراف والمؤتمر الاستعراضي نفسه. وآلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية هي آلية تقنية مستقلة أنشأتها الجمعية العامة ويمكن لكل دولة عضو الوصول إليها. ولا ترى جنوب أفريقيا أن المبادئ التوجيهية والإجراءات التقنية الحالية غير كافية، ولكنها لن تقف في طريق الإجراءات القائمة على المادة ١٠٣ من المبادئ التوجيهية التي من شأنها أن تسمح للأعضاء بتقديم تعديلات بطريقة منسقة لكي ينظر فيها الأمين العام.

وعلى الرغم من الجائحة، يسرنا أن قدراً من التقدم قد أحرز خلال المؤتمر الاستعراضي السابع للدول الأطراف في معاهدة

وبالإضافة إلى ذلك، يستمر الوجود العسكري الروسي في جورجيا، إلى جانب زيادة المناورات العسكرية وتعزيزات الهياكل الأساسية. ولا تزال الانتهاكات المستمرة لحرية التنقل، بما في ذلك من خلال المتابعة النشطة لما يسمى عملية ترسيم الحدود - الإغلاق المطول لنقاط عبور خطوط الحدود الإدارية لأكثر من عام - تؤثر بشدة على أمن السكان المحليين وسلامتهم ورفاههم. وكل تلك الخطوات تنتهك سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية، وتتعارض مع مبادئ القانون الدولي والالتزامات التي تعهدت بها روسيا، بما في ذلك اتفاق وقف إطلاق النار لعام ٢٠٠٨ الذي توسط فيه الاتحاد الأوروبي وإجراءات تنفيذه، التي يجب التراجع عنها. ويجب أن يظل العدوان المستمر على أوكرانيا وجورجيا على رأس جدول أعمال المجتمع الدولي.

إن انعدام الثقة والشفافية والقدرة على التنبؤ بالأنشطة العسكرية يمكن أن يشكل تحدياً خطيراً للأمن الإقليمي والعالمي. والواقع أن تحديد الأسلحة لا يمكن أن يكون أداة مفيدة لبناء الثقة إلا إذا أوفت جميع الأطراف بالتزاماتها وتعهداتها، وبمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

السيد إبرهارد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):
ستواصل الولايات المتحدة اتخاذ خطوات لتقليص دور الأسلحة النووية، مع ضمان أن يظل الردع الاستراتيجي للولايات المتحدة آمناً ومأموناً وفعالاً، وأن تظل التزامات الردع الموسعة التي تعهدت بها الولايات المتحدة لحلفائنا قوية وذات مصداقية. وستجنب سباقات التسلح المكلفة ونعيد ترسيخ مصداقيتنا كقادة في مجال تحديد الأسلحة. ولهذا السبب، عملت إدارة بايدن - هاريس في أيامها الأولى مع روسيا على تمديد المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية لأطول فترة ممكنة، مما يضمن أن تتيح حدودها وشفافيتها وآليات التحقق منها إمكانية التنبؤ وتضع أساساً متيناً، بينما نسعى إلى اتخاذ تدابير إضافية لتحديد الأسلحة مع روسيا. وتحقيقاً لتلك الغاية، شرعنا في حوار بشأن الاستقرار الاستراتيجي مع روسيا لوضع الأساس لهذه التدابير.

الناجحة. وتؤيد ليتوانيا الجهود الرامية إلى تحقيق عالمية هذه الاتفاقية وتعزيزها، وتشدد على أهمية الامتثال لجميع أحكامها وبروتوكولاتها المرفقة. وسيكون من مصلحتنا أن نكفل بقاء المناقشات بشأن مختلف التكنولوجيات الجديدة والكاسحة الأثر المتصلة بالأسلحة التقليدية، بما في ذلك منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، ضمن إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة، الذي يجمع بين أصحاب المصلحة الرئيسيين والخبرات التقنية والعسكرية والقانونية، بل ويحبذ الأخلاقية، ذات الصلة.

ونكرر التأكيد على أهمية الترتيبات الإقليمية القائمة لتحديد الأسلحة التقليدية التي تسهم في الأمن والاستقرار الأوروبيين بزيادة الشفافية والقدرة على التنبؤ والحد من المخاطر. ومع ذلك، فإن تلك الاتفاقات ليست هدفاً في حد ذاتها؛ وينبغي أن تتفهدا جميع الدول المشاركة بأمانة وبالكامل. ومع ذلك، فإن زاباد - ٢٠٢١، المناورات العسكرية الرئيسية لجارتينا، روسيا وبيلاروس، أظهرت هذا العام مرة أخرى غياباً للشفافية لدى البلدين. ولم تكن أعداد المشاركين المبلغ عنها مطابقة للواقع على الأرض، في حين لم توجه الدعوة إلى مراقبين عسكريين وفقاً لوثيقة فيينا. وندعو روسيا وبيلاروس إلى العمل بطريقة شفافة يمكن التنبؤ بها، متشياً مع التزاماتهما الدولية. ونؤيد بقوة مبادرة لبدء مفاوضات لتحديث وثيقة فيينا. ستكون تلك خطوة إيجابية مهمة في استعادة الثقة والقدرة على التنبؤ في أوروبا.

ولا يزال تدفق الأسلحة إلى المناطق الأوكرانية التي يسيطر عليها الاتحاد الروسي مستمراً. وإن عسكرة شبه جزيرة القرم ونقل منظومات الأسلحة، بما في ذلك الطائرات والقذائف ذات القدرات النووية والأسلحة والذخيرة، من أكبر شواغلنا. فوجود القوات والمعدات العسكرية الروسية في شبه جزيرة القرم يقوض السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية لأوكرانيا وأمن واستقرار البلدان المجاورة والمنطقة. وندعو الاتحاد الروسي إلى الوفاء بالتزاماته الدولية، ووقف دعمه للجماعات المسلحة غير المشروعة في شرق أوكرانيا، ووقف تدفق الأسلحة والمعدات إلى الأراضي السيادية لأوكرانيا. ولا يزال التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك يكتسي أهمية قصوى للتوصل إلى حل سلمي للنزاع.

الأسلحة البيولوجية في مؤتمر الاستعراض للدول الأطراف في الاتفاقية لعام ٢٠٢٢. وسنقترح أن تعتمد الدول الأطراف تدابير لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية على الفور، وأن تتخذ في الوقت نفسه خطوات لاستكشاف مكثف لتدابير تعزيز التنفيذ وتشجيع الامتثال. وهذه الخطوات لا يمكن أن تنتظر. لقد علمتنا الجائحة أننا لا نعرف كم من الوقت لدينا.

وفيما يتعلق بموضوع الفضاء الخارجي، ترى الولايات المتحدة أن هناك مصلحة مشتركة في صون السلم والأمن في الفضاء الخارجي لصالح الجميع. والتوجيه الاستراتيجي المؤقت للأمن القومي للإدارة ينص بوضوح على أننا سنستكشف الفضاء الخارجي ونستخدمه لصالح البشرية ونكفل سلامة أنشطة الفضاء الخارجي واستقرارها وأمنها. وفي الوقت نفسه، نحيط علماً برغبة جميع البلدان في الحفاظ على الفضاء ليكون بيئة سلمية ومستدامة، مع الحد من الأخطار التي تهدد النظم والعمليات الفضائية ومنع نشوب الصراعات في الفضاء الخارجي. بيد أننا ندرك أن الفضاء لا يزال مجالاً للتنافس ويجب أن نتخذ خطوات للحد من عدم اليقين وإدارة خطر أن يفضي التنافس إلى الصراع.

وللتصدي بفعالية لتلك التهديدات والمخاطر، نحتاج إلى تجاوز التركيز الوحيد على منع حدوث سباق تسلح في الفضاء إلى نهج موسع يأخذ في الاعتبار التهديدات من النظم الأرضية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ترى الإدارة أنه يجب علينا تعزيز المعايير المشتركة بشأن الفضاء. ولهذا السبب، تؤيد الولايات المتحدة مشروع القرار الذي قدمته المملكة المتحدة بشأن الحد من التهديدات الفضائية، وسنصوت ضد مشروع القرار الروسي المغرض بشأن عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء.

وأخيراً، فإن الولايات المتحدة حازمة في دعمها لبرنامج المرأة والسلام والأمن، ونعتمد على المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في عمليات صنع القرار بشأن السلام والأمن على جميع المستويات، بعيداً عن التهديد أو العنف. ستنتشر بياناتنا الكاملة بشأن المجموعات من ١ إلى ٤ في الخلاصة.

وفي الوقت نفسه، تقوم جمهورية الصين الشعبية ببناء ترسانة نووية أكبر وأكثر تنوعاً من الحد الأدنى من الردع الذي ظلت تروج له منذ عقود. وأصبح إخفاء التراكم السريع أكثر صعوبة وهو يسلط الضوء على كيفية انحراف الصين عن عقود من الاستراتيجية النووية القائمة على الحد الأدنى من الردع. وتبرز تلك التطورات أن من مصلحة الجميع أن تتحدث الدول النووية إلى بعضها البعض مباشرة عن الحد من المخاطر النووية وتجنب سوء التقدير. ونشجع ببين على العمل معنا في اتخاذ تدابير عملية للحد من مخاطر سباقات التسلح والصراعات المزعزعة للاستقرار.

وبالانتقال إلى موضوع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، فإن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي وقت من قبل أي طرف هو أمر غير مقبول. لقد كان تسميم أليكسي نافالني عملاً لا يمكن قبوله، وقد أدانته الولايات المتحدة وجميع الدول المسؤولة بأشد العبارات. ولذلك، قدمت الولايات المتحدة و ٤٤ من مقدمي مشروع القرار الآخرين أسئلة إلى الاتحاد الروسي في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الأسبوع الماضي، بموجب المادة التاسعة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونحث روسيا على الإجابة الكاملة على الأسئلة المقدمة وتقديم بيان كامل عن الاستخدام الشنيع لغاز الأعصاب نوفيتشوك داخل حدودها. وبالمثل، يجب أن نحمل الجمهورية العربية السورية المسؤولية عن استمرار انتهاك التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣). وفي هذا الصدد، اتخذت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في نيسان/أبريل إجراء حاسماً باتخاذ قرار بتعليق بعض حقوق وامتيازات الجمهورية العربية السورية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. يجب أن تكون هناك عواقب لاستخدام الأسلحة الكيميائية. وتؤكد الولايات المتحدة من جديد دعمها الكامل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إن منع تفشي المرض في المستقبل، سواء كان طبيعياً أو عرضياً أو متعمداً، أمر في منتهى الأهمية. وتأمل الولايات المتحدة أن تتمكن الدول من كسر الجمود الذي دام عقدين بشأن تعزيز اتفاقية

عالمي، هي ميثاق يوحدنا، وتوفر إطاراً لتهيئة بيئة يمكن فيها لجميع البلدان، النووية وغير النووية، أن ترى نفسها أكثر أمناً بدون أسلحة نووية مما لو كانت لديها. وضمان التوصل إلى نتيجة إيجابية في مؤتمر الاستعراض المقبل يصب في مصلحتنا جميعاً. وتظل أستراليا أيضاً مؤيداً ملتزماً لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وللجهود الرامية إلى بدء مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

وما فتئت أستراليا تدعو روسيا منذ آب/أغسطس ٢٠٢٠ إلى تقديم شرح كامل لكيفية تسمم أليكسي نافالني بغاز الأعصاب نوفيتشوك. ولهذا السبب، انضمنا إلى ٤٤ دولة طرفاً أخرى في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ٥ تشرين الأول/أكتوبر لتقديم أسئلة إلى الاتحاد الروسي بموجب المادة التاسعة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويقع على عاتق جميع الدول الأطراف في الاتفاقية التزام بمنع وقوع حوادث تتعلق بالأسلحة الكيميائية على أراضيها. وتدعو الاتحاد الروسي إلى التجاوب بحسن نية. فمن مصلحة جميع الدول الأطراف إجراء تحقيق شامل في جميع حالات استخدام الأسلحة الكيميائية.

وتؤيد أستراليا منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي كل عام، يزداد اعتماد اقتصادنا العالمي وأسلوب حياتنا على هذه البنية الأساسية الحيوية أكثر فأكثر، ولذلك يتعين على جميع الدول أن تعمل معاً لضمان ألا يتهدها صراع في الفضاء الخارجي. وفي حين قدمت مقترحات لحظر وضع الأسلحة في الفضاء، فإن طبيعة الاستخدام المزدوج للعديد من الأجسام الفضائية وتحدي التحقق يعني أن الفكرة غير قابلة للتطبيق. وتشجعنا الدول التي تعتمد تدابير الشفافية وبناء الثقة للمساعدة على منع سوء التقدير. فأعمال الدول هي ما يمكن التحقق منه بسهولة أكبر. ولذلك، ترحب أستراليا بقرار الأمين العام بشأن الحد من المخاطر الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول (A/76/77). ونحن حريصون على استمرار الحوار، ومن خلال مشروع القرار الذي قدمته المملكة المتحدة، تؤيد بقوة إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية لمواصلة هذه المناقشة.

السيدة هيل (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): إننا نمر اليوم بلحظة محورية في موضوع عدم الانتشار النووي ونزع السلاح. وهناك عدد لا يحصى من التحديات والتوترات، ولا تزال المخاطر التي تشكلها الأسلحة النووية مرتفعة بشكل غير مقبول.

ومؤتمر الاستعراض المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يتيح فرصة حاسمة للنهوض بالأهداف المهمة للمعاهدة. وهي فرصة للتركيز على مجالات التقارب التي يمكن إحراز تقدم حقيقي فيها، وينبغي لنا جميعاً اغتنامها بالسرعة التي تستحقها. وتتطلع أستراليا إلى أداء دورها في تحقيق نتائج موضوعية في مؤتمر الاستعراض. وكعضو مؤسس في المبادرة الأقاليمية لعدم الانتشار ونزع السلاح، فإننا ملتزمون بتعزيز التدابير العملية بشأن كل ركائز المعاهدة - وهي التدابير التي ستشكل خطوات تدريجية نحو القضاء على الأسلحة النووية. ونوجه عناية الدول الأطراف إلى الورقة الشاملة المنبثقة عن مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، والتي تحدد تلك التدابير بمزيد من التفصيل.

وتواصل أستراليا الدعوة إلى تقديم مقترحات لتعزيز عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار، وتعزيز الشفافية بشأن الترسانات النووية، وتعزيز الحد من المخاطر، ووضع تدابير للتحقق من نزع السلاح النووي، وضمان السلامة والأمن والضمانات النووية، مع تمكين الوصول إلى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفي منطقتنا، ننشط في دفع المناقشات بشأن الحد من المخاطر قدماً، وتشاركنا مع الفلبين رئاسة حلقة عمل المنتدى الإقليمي للحد من المخاطر التي نظمتها رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠٢٠. ونرحب بالمبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار البناء في سياق معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك نهج الخطوات التمهيدية لمبادرة استكهولم للنهوض بنزع السلاح ومبادرة تهيئة البيئة المؤاتية لنزع السلاح النووي. وترحب أستراليا أيضاً بإسهام معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في تلك المناقشات، بما في ذلك المناقشات بشأن الحد من المخاطر، التي تعتر أستراليا بدعمها. ومعاهدة عدم الانتشار، بوصفها صكاً شبه

وفي المناقشة بشأن أسلحة الدمار الشامل الأخرى، دأبت بولندا كعادتها على إيلاء أهمية كبيرة للمسائل المتصلة بتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبصفتي ممثلة لبولندا عضواً في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية حالياً، أشدد مراراً وتكراراً على أن أي استخدام للأسلحة الكيميائية يجب أن يخضع للتحقيق على النحو الواجب ومساءلة مرتكبيه. ونحتاج إلى أن ينقل المجتمع الدولي برمته رسالة دعم قوية لا لبس فيها لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، والدور الريادي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وجهود مديرها العام. ومشروع قرار هذا العام بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، الذي اعتادت بولندا تقديمه إلى اللجنة، يتيح الفرصة لذلك. وقد درجت بولندا على إجراء عملية مفتوحة وشاملة وشفافة فيما يتعلق بمشروع القرار، بدءاً بالمشاورات غير الرسمية المبكرة في لاهاي ومناقشات المتابعة في نيويورك. وأعبر عن امتناني لكل من شاركوا في المناقشات. وهذا العام، كان علينا مرة أخرى أن نتعامل مع آراء الدول الأعضاء المتباينة بصورة جوهرية. وبوصفها المقدم الوحيد لمشروع القرار، بذلت بولندا قصارى جهدها لتقديم نصوص وقائية وفعلية على السواء. وبناء على العمل الجاري لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك المقررات ذات الصلة للمجلس التنفيذي ومؤتمر الدول الأطراف، عملنا على أن يكون النص انعكاساً متوازناً للمسائل الحاسمة لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وآمل أن تؤخذ جهودنا في الاعتبار وأن تقبل الجمعية نص مشروع القرار.

السيد تياهون (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به اليوم ممثل غانا، باسم مجموعة الدول الأفريقية، والبيان الذي أدلى به أمس ممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/76/PV.7). وأود إضافة بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

يشكل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تهديداً للسلام والأمن والاستقرار في كثير من مناطق العالم. وهذه الأسلحة تغذي العديد من الصراعات والمنظمات الإجرامية عبر

السيد تشيبيلاك (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بولندا تماماً البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/76/PV.7). بيد أنني أود تسليط الضوء على بعض المسائل بصفتنا الوطنية.

أولاً، أود الإعراب مجدداً عن الأمل في أن تسمح الظروف بعقد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في أقرب وقت ممكن. ونحن، كمجتمع دولي، ملزمون ببذل قصارى جهدها لتعزيز أحكام المعاهدة وتحقيق عالميتها وتنفيذها. وهذا يحدد الجهود التي تبذلها بولندا بوصفها عضواً في مكتب معاهدة عدم الانتشار ورئيساً للجنة الرئيسية الثانية، سعياً إلى تحقيق نتيجة ناجحة للمؤتمر. وعضوية بولندا في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعزز دعمها لجهود الوكالة.

لا تزال بولندا تشعر بالقلق إزاء حالة النظام العالمي لتحديد الأسلحة. واليوم، تبقى المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) هي الآلية الوحيدة القائمة لتحديد الأسلحة غير التقليدية بعد أن أدى عدم امتثال الاتحاد الروسي الطويل الأمد لمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى إلى زوالها. ونحن نعتبر تمديد معاهدة (ستارت) الجديدة خطوة إيجابية. وينبغي للحوار الثنائي الجاري بشأن الاستقرار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا أن يضع الأساس للمحادثات المقبلة في هذا الصدد، وتؤيد توسيع نطاق الحوار ليشمل الصين. وعلاوة على ذلك، ما فتئ المجتمع الدولي يواجه تهديدات أمنية تنشأ في العديد من مناطق العالم. وإخلاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه يظل ضرورة مطلقة وأولوية للمجتمع الدولي بأسره. وفيما يتعلق بمسألة إقليمية أخرى تؤثر على الأمن العالمي، نلاحظ مع القلق الخطوات التي اتخذتها إيران والتي تنتهك التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، على النحو الذي أبرزته تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونأمل أن تعود إيران إلى مفاوضات خطة العمل الشاملة المشتركة في فيينا دون مزيد من التأخير، وأن يتوصل الجانبان أخيراً إلى توافق في الآراء بشأن إعادة تفعيل خطة العمل هذه.

السلام وتعزيز الأمن الجماعي. ولذلك، ترحب بوركينا فاسو بعقد المؤتمر السابع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي أثر التركيز على تنظيم عمليات نقل الأسلحة ومكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذلك على منع تحويل وجهة الأسلحة التقليدية. وتدعو جميع الأطراف، ولا سيما الدول نفسها، إلى تحمل مسؤوليتها والالتزام بالتنفيذ الكامل لمعاهدة تجارة الأسلحة وإضفاء الطابع العالمي عليها.

ويرحب وفدي بالجهود الدؤوبة التي تبذلها الدول الأعضاء لإعطاء الأولوية لتعددية الأطراف بغية تحديد عمليات نقل الأسلحة. كما ندعو مختلف الأطراف إلى ضمان مزيد من المسؤولية عن نقل الأسلحة التقليدية، متشياً مع أحكام معاهدة تجارة الأسلحة. ومن جانبها، صدقت بوركينا فاسو على الصكوك الدولية والمجتمعية الرئيسية الملزمة قانوناً بشأن الأسلحة النارية، بما في ذلك اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة، وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومعاهدة تجارة الأسلحة.

وإذ أشدد على الحاجة إلى تعزيز الاستخدام المشروع والمسؤول للأسلحة التقليدية، أود التأكيد من جديد على التزام بوركينا فاسو بالعمل جنباً إلى جنب مع المجتمع الدولي من أجل تحقيق عالم خال من أخطار الأسلحة التقليدية بجميع أنواعها.

السيد لييتي نوافيس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد البرازيل البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا باسم ائتلاف البرنامج الجديد.

إن مفهوم أسلحة الدمار الشامل ذاته صادم لضمير البشرية. فمجرد وجود هذه الأسلحة يشكل تحدياً للقانون الدولي الإنساني، ولا يمكن التسامح مع استخدامها أو التهديد باستخدامها في أي مكان، من قبل أي طرف، وتحت أي ظرف من الظروف. وبعد تأجيلات متتالية، نتطلع إلى عقد مؤتمر الاستعراض العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في كانون الثاني/يناير من العام

الإقليمية والجماعات الإرهابية، وأسفرت عن سقوط آلاف القتلى وتشريد أعداد كبيرة من السكان وتزايد التهديد الإرهابي. فهذه الأسلحة تشكل تهديداً مباشراً لاستقرار الدول وتعوق تنميتها الاجتماعية والاقتصادية. وهي مصدر قلق حقيقي لبوركينا فاسو، التي ما فتئت تعاني من خطر الإرهاب منذ عدة سنوات.

وتشكل عدة جماعات إرهابية تهديداً خطيراً لأمن الدول في حوض بحيرة تشاد وحتى خارجه. وقد أوجد أثر الأزمة في ليبيا حالة أمنية معقدة لها أثارها الصارخة على جيرانها، بما في ذلك بوركينا فاسو. وقد تسببت الهجمات وعمليات الاختطاف التي ارتكبتها الإرهابيون في معظم أنحاء بوركينا فاسو في معاناة هائلة للشعب وأسفرت عن أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل. وحتى الآن، نزح أكثر من ١,٣ مليون شخص داخل بلدانهم. وللهجمات الإرهابية أثر سلبي على اقتصاد البلدان المعنية وعلى تماسكها الاجتماعي. وبالإضافة إلى الأسلحة التقليدية، يتزايد استخدام الجماعات الإرهابية للأجهزة المتفجرة المرتجلة في هجماتها، وهو ما يمثل مشكلة لعدد من الدول والسبب الذي يرى بلدي من أجله أنه من المهم استعراض المسألة في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. إضافة إلى ذلك، فإن عواقب استخدام الألغام المضادة للأفراد كثيرة ومتنوعة. وبلدي، شأنه شأن الآخرين، يدعو إلى عالمية اتفاقية أوتاوا ويناشد جميع الدول والمؤسسات توحيد جهودها لمساعدة البلدان التي تتعامل مع الألغام. وكما هو الحال بالنسبة للألغام المضادة للأفراد، لا تزال الذخائر العنقودية تحول دون وصول الناس إلى مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للاستخدام والاستفادة منها في عدة مناطق من العالم، مما يعوق تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجالات الأمن الغذائي والتعليم وتمكين المرأة، على سبيل المثال لا الحصر. لذلك، ندعو أيضاً إلى تحقيق عالمية اتفاقية الذخائر العنقودية.

وأود الإشادة بالتصميم والإرادة السياسية للدول التي أكدت فعالية الجهود المتعددة الأطراف في تحقيق أهدافنا المشتركة لتحديد الأسلحة وتخفيض عدد الصراعات تخفيضاً كبيراً، فضلاً عن ضمان

وتؤيد البرازيل بلا هوادة اتفاقية الأسلحة الكيميائية. فالاتفاقية هي المعيار الذهبي للنظم المتعددة الأطراف المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، حيث فرضت حظراً شاملاً وملزماً قانوناً وغير تمييزي على هذه الأسلحة. وبآلية تحقق كاملة وفعالة، تؤيد البرازيل منظمة قوية وشفافة ومستقلة لحظر الأسلحة الكيميائية.

إن استمرار الجائحة يجعلنا نفكر ملياً في الآثار المدمرة التي يمكن أن يحدثها التسليح الافتراضي للعوامل البيولوجية على حياة الإنسان. فالأسلحة البيولوجية هي أسلحة الدمار الشامل الأقل تنظيماً. وتتطلع البرازيل إلى مؤتمر الاستعراض التاسع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، حيث نأمل أن تتمكن الدول من استئناف المفاوضات بشأن تعزيز الاتفاقية، بما في ذلك من خلال بروتوكول للتحقق.

وتولي البرازيل أهمية كبيرة للمسائل المتعلقة بالاستقرار في الفضاء الخارجي. ومن مصلحة البرازيل، بوصفها بلداً نامياً يتمتع بقدرات فضائية، أن تكفل بقاء الفضاء سلباً ومستقراً وآمناً ومتاحاً لجميع الدول. وقد استرشد موقف البرازيل بتأييدها لانتداب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، على أنشطة الفضاء الخارجي. وكانت تلك المبادئ موجهة لمشاركة البرازيل في فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، وكذلك في رئاستنا للدورة الثانية والستين الناجحة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وترأس البرازيل أيضاً فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ مزيد من التدابير العملية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، الذي تتناول العناصر الموضوعية للصوصك الدولية الملزمة قانوناً بشأن هذا الموضوع.

وفيما يتعلق بالمناقشات التي أُجريت في سياق الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، فإن موقف البرازيل فيما يتعلق بفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل معروف جيداً. إذ ترى البرازيل أنه ينبغي للفريق

المقبل. وتؤيد البرازيل، عقد مؤتمر كامل، قدر الإمكان، حتى يتسنى للدول إجراء مناقشات مجدية تمكننا على أقل تقدير من إعادة تأكيد التزاماتنا السابقة المتعلقة بنزع السلاح النووي مع الاتفاق على خطوات استشرافية ملموسة.

إن دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ يعطيناً أملاً متجدداً في الكفاح من أجل القضاء التام على الأسلحة النووية. ومعاهدة حظر الأسلحة النووية تكمل معاهدة عدم الانتشار وتعززها، وهي بمثابة قفزة هائلة لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار.

ومن المؤسف أنه بعد مرور ٢٥ عاماً على فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإنها لم تدخل بعد حيز النفاذ. ولئن كنا نحتفي بالانضمامات الجديدة إلى المعاهدة، فإننا نصر على أن البلدان المدرجة في المرفق ٢ التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ينبغي لها أن تفعل ذلك بدون إبطاء.

وفي منطقتنا، نحتفل بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها - وهي علامة بارزة في النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار ومثالاً للعالم على صك لبناء الثقة والتحقق من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وعلاوة على ذلك، تعزز البرازيل بأن تكون طرفاً في معاهدة ثلاثيوكس، التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مأهولة بشكل دائم. ونرى أن تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية وإنشاء مناطق جديدة على أساس اتفاقات تتوصل إليها دول المنطقة المعنية بحرية سيمثلان خطوة حاسمة نحو هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. وهذا العام، ستقدم البرازيل، إلى جانب إندونيسيا وجنوب أفريقيا ونيوزيلندا، القرار الذي يتخذ كل سنتين بشأن جعل نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة منطقة خالية من الأسلحة النووية. ونتطلع إلى استمرار دعم جميع الدول في هذا المسعى المهم.

لإجراء مشاورات وفقاً للمادة ٦ من مذكرة بودابست، التي تنص على أن أوكرانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الروسي سوف تتشاور في حالة نشوء حالة تثير تساؤلاً بشأن الالتزامات الواردة في المذكرة، تجاهلتها روسيا جميعها بإعلانها أنها لا ترى سبباً لإجراء أي مناقشة. وفي ضوء ذلك، تسعى أوكرانيا إلى اعتماد اتفاق دولي يحل محل مذكرة بودابست ويوفر ضمانات مباشرة وموثوقة للسلم والأمن.

وتؤيد أوكرانيا عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتلتزم التزاماً صارماً بأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتدين بأشد العبارات الممكنة الهجوم على السيد أليكسي نافالني، الذي تسم في روسيا بغاز أعصاب كيميائي عسكري من مجموعة نوفيتشوك. وقد تأكد استخدام نوفيتشوك من قبل مختبرات مستقلة في ألمانيا وفرنسا والسويد، فضلاً عن مختبرين حددتهما منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. كما تدين أوكرانيا بشدة استخدام الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية. وفي هذا الصدد، تؤيد تأييداً كاملاً عمل فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وبعثة تقصي الحقائق التابعة له وفريق التحقيق وتحديد الهوية، في التحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا وتحديد مرتكبي هذه الهجمات. ونكرر التأكيد على أن استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي طرف، سواء كان دولة أو جهة غير حكومية، في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف، يشكل انتهاكاً للقانون الدولي وأنه يجب مساءلة الجناة.

وتعلق أوكرانيا أهمية كبيرة على اتفاقية الأسلحة البيولوجية بوصفها أداة قيمة في مجال نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، خاصة الآن، حيث يواجه بلدي العواقب المدمرة لأعمال العدوان الروسية، التي كان لها أثر سلبي بشكل خاص على السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي في أوكرانيا. وتؤكد أوكرانيا الدور الحاسم للنظم الدولية لمراقبة الصادرات في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، ومجموعة موردي المواد النووية، ومجموعة أستراليا، وتؤكد من جديد أهمية لجنة زانغر لتنفيذ التزامات عدم الانتشار بموجب الفقرة ٢ من المادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار.

تقديم توصية واضحة إلى المؤتمر الاستعراضي للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية بشأن منح الفريق ولاية تفاوضية. وفي الدورة المقبلة، ينبغي أن يتركز عمل الفريق على تحديد المحظورات والأنظمة والتدابير المناسبة الأخرى لضمان تقييد استخدام منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل بالقانون الدولي الإنساني وغيره من المعايير الدولية المنطبقة. ومن الضروري أن تسلم توصية فريق الخبراء الحكوميين بالحاجة الأساسية إلى الاحتفاظ بالسيطرة البشرية في استخدام القوة. ولا توجد طريقة لربط استحداث أي استخدام لمنظومات الأسلحة ذاتية التشغيل بالقانون الدولي بخلاف --

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد انتهى الوقت المتاح للمتكلم.

السيد زلينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): ما زلنا نعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وتؤيد أوكرانيا جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، أي نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ويشكل المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في المعاهدة، الذي طال انتظاره، فرصة مهمة لجميع الدول الأطراف لإعادة تأكيد التزاماتها القائمة، فضلاً عن إيجاد قواسم مشتركة بشأن إحراز تقدم في بعض المسائل الأكثر إلحاحاً. وفي ذلك الصدد، سنواصل تعزيز تنفيذ الخطوات والإجراءات العملية الواردة في خطة العمل لعام ٢٠١٠.

إن أوكرانيا مساهم رئيسي في السلم والأمن الدوليين. وقد سلمنا طوعاً ثالث أكبر ترسانة من الأسلحة النووية في العالم مقابل ضمانات أمنية، قدمت روسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة خطياً في مذكرة بودابست بشأن الضمانات الأمنية لعام ١٩٩٤. وبعد ما يقرب من ٢٠ عاماً، شن الاتحاد الروسي ما كان بحجمه عدواناً مسلحاً مربعاً على أوكرانيا وجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي المحتلة ومدينة سيفاستوبول، فضلاً عن مناطق معينة في دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا. وعلى الرغم من النداءات التي وجهتها الدول الضامنة

وتبقي الصين قدراتها النووية عند الحد الأدنى المطلوب للأمن القومي. ولم تتغير تلك السياسة أبداً ولن تتغير. وفي سعيها إلى تحقيق التفوق العسكري المطلق، تواصل الولايات المتحدة إثارة مسألة التنافس بين القوى الكبرى، وتعزيز تحالفاتها العسكرية، والقيام باستثمارات كبيرة في تحديث ثالوثها النووي، وتخفيض عتبة استخدام الأسلحة النووية، ومواصلة تطوير ونشر نظام عالمي مضاد للقذائف، مما يقوض توازننا واستقرارنا الاستراتيجيين العالميين. وينبغي للولايات المتحدة، بوصفها البلد الذي أجرى أكبر عدد من التجارب النووية في العالم واستثمر أكبر قدر في تحديث ترساناته النووية، أن تقي بمسؤوليتها الخاصة والرئيسية في مجال نزع السلاح النووي وأن تجري مزيداً من التخفيضات الكبيرة في ترسانتها من الأسلحة النووية لتهيئة الظروف التي تمكن البلدان الأخرى من الانضمام إلى عملية نزع السلاح النووي.

ثانياً، تشعر الصين بالقلق إزاء التطورات السلبية الأخيرة في ميدان عدم الانتشار النووي والأمن النووي، وتحث البلدان المعنية على إلغاء القرارات الخاطئة التي اتخذتها في هذا الصدد. فالتعاون بشأن الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا يتعارض مع روح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن المرجح أن تؤدي هذه التحركات إلى سباقات التسلح وتفاقم التوترات الإقليمية. إن ازدواجية المعايير بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بشأن مسألة التعاون النووي سيكون لها حتماً أثر سلبي على التسوية السياسية والدبلوماسية للمسائل الإقليمية الساخنة لعدم الانتشار. ولدى المجتمع الدولي كل الأسباب للتساؤل عما إذا كانت أستراليا جادة في الوفاء بالتزاماتها بعدم الانتشار النووي. وتحث الصين كلا من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا على الوفاء بصديق بالتزاماتها الدولية بعدم الانتشار النووي وبذل المزيد من الجهد للإسهام في السلام والاستقرار والتنمية على الصعيد الإقليمي.

إن التخلص من المياه الملوثة نووياً نتيجة حادث محطة فوكوشيما للطاقة النووية يؤثر على البيئة البحرية العالمية والصحة العامة. وينبغي لليابان أن تستجيب لنداء المجتمع الدولي وأن تعالج شواغله الرئيسية على النحو الواجب.

ونشدد على أهمية الحفاظ على بيئة فضائية مأمونة وأمنة ومستدامة وضمان الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. وفي ذلك الصدد، تواصل أوكرانيا تعزيز تدابير الشفافية وبناء الثقة، والتقييد بالقانون الدولي المنطبق، ووضع معايير وقواعد ومبادئ للسلوكيات المسؤولة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونؤيد بقوة إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية معني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، على النحو المقترح في مشروع القرار المُستكمل الذي قدمته المملكة المتحدة إلى اللجنة الأولى بشأن الموضوع.

وتسلم أوكرانيا بالدور المهم للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، فضلاً عن اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. وما فتئ الاتحاد الروسي يواصل نقله المزعزع للاستقرار للأسلحة التقليدية من مختلف الأنواع إلى أراضيها، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، عبر الجزء من الحدود الأوكرانية - الروسية الذي لا تسيطر عليه حكومة أوكرانيا، مما يشكل تهديداً للأمن الأوروبي. ولا تزال مناطق مختلفة في منطقتي دونيتسك ولوهانسك مليئة بالمتفجرات من مخلفات الحرب التي تسببت في خسائر فادحة في صفوف المدنيين.

السيد وو جيانجون (الصين) (تكلم بالصينية): سيقدم الوفد الصيني إلى الأمانة العامة بيانات مواضيعية عن الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وعن الأسلحة التقليدية والأمن في الفضاء الخارجي. وأود أيضاً أن أؤكد على النقاط التالية.

أولاً، لدى الصين استراتيجية نووية ثابتة للدفاع عن النفس وتؤيد الحظر الكامل والتدمير التام للأسلحة النووية، بهدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ومنذ اليوم الأول لحيازتها للأسلحة النووية، تعهدت الصين بالامتناع عن أن تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف، ووعدت دون قيد أو شرط بالامتناع عن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وفي المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

السيد غالا لوبس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/76/PV.7).

هناك حاجة ملحة إلى التقيد بالالتزامات الملزمة قانوناً التي تشكل هيكل نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ويصبح هدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية أكثر صعوبة عندما تتمسك الولايات المتحدة، البلد الذي يقوم بأكبر الاستثمارات في هذه الأسلحة، بعقيدة نووية عدوانية وتواصل تحديث ترساناتها وتوسيعها بينما تنتهك نص وروح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن نؤيد تحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية. وبوصفنا دولة طرف في معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وعضواً في أول منطقة خالية من الأسلحة النووية مكتظة بالسكان في المنطقة وأول منطقة تسمى منطقة سلام، فإننا نرى أن نزع السلاح النووي ينبغي أن يظل أولويتنا الرئيسية لنزع السلاح. ومع أخذ ذلك الغرض في الاعتبار، سنشارك في اجتماع الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية ومؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة.

نؤيد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ونرحب بعقد المؤتمر الرابع للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا، ونكرر تأييدنا الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة المتفق عليها مع إيران، ونرفض انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق. وتدعو كوبا الدول إلى الامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تزيد من تفاقم الحالة المتوترة في شبه الجزيرة الكورية. وندين بشدة الجزاءات الأحادية المجحفة بحق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فلن نتمكن من التوصل إلى حل سياسي دائم للحالة في شبه الجزيرة يراعي الشواغل المشروعة لجميع أصحاب المصلحة إلا من خلال الحوار والمفاوضات.

ونؤيد التنفيذ الكامل وغير التمييزي والفعال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وتدعو أيضاً إلى

ثالثاً، تلتزم الصين بالحفاظ على اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وتدعو المجتمع الدولي إلى النهوض بالإدارة العالمية للأمن البيولوجي. وقد أصدر وزيراً خارجية الصين وروسيا مؤخراً بياناً مشتركاً بشأن تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية أظهر تماماً تصميم البلدين القوي وموقفهما المسؤول في الحفاظ على الأمن البيولوجي العالمي ودعم تعددية الأطراف. ونحث المجتمع الدولي على العمل للتوصل إلى نتائج موضوعية في مؤتمر الاستعراض للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية المقرر عقده في العام المقبل.

رابعاً، ستقدم الصين إلى اللجنة الأولى مشروع قرار بشأن تعزيز التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية في سياق الأمن الدولي بغية الضمان الفعلي لحقوق جميع البلدان في الاستخدام السلمي. يهدف مشروع القرار إلى تعزيز معالجة العلاقة بين عدم الانتشار والاستخدامات السلمية بطريقة أكثر توازناً وتيسير تنفيذ أكثر شمولاً وتوازناً لاتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة عدم الانتشار. ونود الإعراب عن خالص امتناننا للبلدان التي أعربت عن تأييدها لمشروع القرار وأكدت مشاركتها في تقديمه. ونأمل أن تؤيده جميع البلدان بنشاط وأن تصبح من مقدمي النص.

خامساً، تدعو الصين إلى استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وتدعو إلى منع تسليحه وكذلك منع أي احتمال لحدوث سباق تسلح بغية ضمان ألا يصبح الفضاء الخارجي ساحة معركة أخرى. وتتطلب الظروف الراهنة أن تبدأ على وجه الاستعجال مفاوضات بشأن صك ملزم قانوناً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ينبغي ألا تكون التدابير الطوعية بديلاً عنه. وفي غضون ذلك، يمكن إنشاء فريق من الخبراء التقنيين في مؤتمر نزع السلاح لإجراء مناقشات متعمقة بشأن المسائل التقنية، بما في ذلك التعريف والنطاق والتحقق، بغية التحضير للمفاوضات الرسمية. ويوفر مشروع المعاهدة الذي اقترحه الصين وروسيا بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي أساساً جيداً في هذا الصدد. ونحن منفتحون على إجراء مزيد من المناقشات مع جميع الأطراف لتحسين مشروع المعاهدة.

تظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي المؤتمر المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، تتوقع أيرلندا إحراز تقدم ملموس في جميع الركائز الثلاث، مع التركيز على نزع السلاح، حيث التقدم بطيئاً بشكل غير مقبول. وتوفر المادة السادسة والنتائج السابقة التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء إطاراً لتحقيق عالم بدون أسلحة نووية ويجب احترامها وتنفيذها بالكامل.

لقد كان دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ لحظة تاريخية بالنسبة لنزع السلاح النووي. وننتقل إلى عقد أول اجتماع مفتوح وشامل للدول الأطراف في عام ٢٠٢٢، يضع خطأ ملموسة للتنفيذ الكامل لأهداف المعاهدة التي تركز على الشأن الإنساني. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي أرسيت قاعدة عالمية قوية ضد التجارب النووية. ودخول المعاهدة حيز النفاذ أمر أساسي، وتدعو أيرلندا الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢ إلى الانضمام إليها دون تأخير أو شروط مسبقة.

وتؤيد أيرلندا إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ويشجعنا اعتماد إعلان سياسي في مؤتمر عام ٢٠١٩ المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، ونأمل أن يتسنى إحراز مزيد من التقدم في دورته المقبلة في وقت لاحق من هذا العام.

وتؤيد أيرلندا بقوة خطة العمل الشاملة المشتركة وتبحث جميع الأطراف على العودة إلى فيينا لاختتام المحادثات والعودة إلى التنفيذ الكامل والفعال للاتفاق.

ويساور أيرلندا قلق بالغ إزاء الأنشطة النووية والأنشطة المتصلة بالقذائف التسيارية الجارية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتحثها أيرلندا على التخلي عن هذه الأنشطة بطريقة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.

تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية من خلال بروتوكول ملزم قانوناً ووضع حد للتسليس والانقائية والتحيز في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وندين التدابير القسرية الانفرادية التي تعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول وتنتهك الصكوك الدولية ذات الصلة بقتيد استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية والاتجار بالمواد والمعدات والتكنولوجيا للأنشطة الكيميائية والبيولوجية.

وندعو إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي يحد من التعاون الدولي والحق في التنمية. ونحن ننتقد تقييداً صارماً بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة والبروتوكولات ذات الصلة التي نحن طرف فيها. ونؤكد من جديد التزامنا بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وكذلك الوثيقة الختامية للاجتماع السابع للدول من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل (A/CONF.192/BMS/2021، المرفق). وثمة حاجة ملحة إلى وضع حد لعمليات نقل الأسلحة وتحويل وجهتها بصورة غير مشروعة إلى جهات فاعلة غير حكومية غير مأذون لها، وهي الدوافع الرئيسية للاتجار غير المشروع. ويجب أن ننظر في الأسباب الاجتماعية والاقتصادية لهذه الآفة، بما في ذلك من خلال التعاون وتقديم المساعدة للدول التي تطلبها.

ويجب أن نحترم حق جميع الدول في حيازة وامتلاك الأسلحة لتلبية احتياجاتها المشروعة في الدفاع عن النفس والأمن. وينبغي حظر الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل في أقرب وقت ممكن. ونحن بحاجة إلى تنظيم استخدام الأسلحة مع بعض الاستقلالية، وخاصة الطائرات العسكرية بدون طيار، ونحث على إبرام اتفاق ملزم متعدد الأطراف لمنع وحظر وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي ورفض أي استخدام لتكنولوجيا الفضاء يضر بأمن فرادى الدول.

السيد كيلي (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أيرلندا البيان الذي أدلى به أمس باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/76/PV.7).

الانضمام إلى الاتفاقية وبروتوكولاتها. وسنسعى إلى إحراز تقدم بشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد والأجهزة المتفجرة المرتجلة وبشأن استمرار انطباق البروتوكول الثالث وأهميته، مع إيلاء اهتمام خاص للاستخدام المبلغ عنه للأسلحة الحارقة التي تطلق جواً، فضلاً عن تعزيز تنفيذ البروتوكول الخامس. ويجب أن تبقى الاتفاقية مستجيبة للتحديات الناشئة. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء المعضلات الأخلاقية والمعنوية والقانونية الكبيرة التي تشكلها منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل. ويجب عدم تطوير أو نشر أو استخدام النظم التي لا تتضمن التحكم البشري. وتخطر أيرلندا مع فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل وهي ملتزمة بتحقيق نتيجة طموحة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أدعو اللجنة الآن إلى مشاهدة بيان مسجل مسبقاً أدلى به ممثل الهند.

عرض بيان مسجل مسبقاً بالفيديو في قاعة الاجتماعات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أدعو اللجنة الآن إلى مشاهدة بيان مسجل مسبقاً أدلى به ممثل فرنسا.

عرض بيان مسجل مسبقاً بالفيديو في قاعة الاجتماعات.

السيدة أويني (موزامبيق) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد موزامبيق البيان الذي أدلى به أمس ممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/76/PV.7)، والبيان الذي أدلى به ممثل غانا في وقت سابق اليوم، باسم مجموعة الدول الأفريقية، وتود أن تضيف منظورها الوطني بشأن موضوع الأسلحة التقليدية.

تدرك موزامبيق وتؤيد أهمية جدول الأعمال العالمي المشترك لنزع السلاح، الذي يشكل حجر الزاوية في تعزيز السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة بوصفه منبراً أفضل لتحقيق خطتنا المشتركة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويستند موقف موزامبيق إلى دستورها الذي يدافع، في جملة أمور، عن مبدأ التسوية السلمية للنزاعات، ونزع السلاح العام والكامل لجميع الدول، وتحويل المحيط الهندي إلى منطقة سلمية خالية من الأسلحة النووية.

وتلتزم أيرلندا التزاماً قوياً بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والحفاظ على بيئة فضائية مأمونة وآمنة ومستدامة واستخدامها في الأغراض السلمية على أساس منصف ومقبول للجميع. وتتشدد أيرلندا على أهمية الاضطلاع بالأنشطة الفضائية وفقاً للقانون الدولي. ونرى أن تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار أمر أساسي، ونسلم بأن نظم مراقبة الصادرات أساسية لمكافحة انتشار واستخدام أسلحة الدمار الشامل. وتؤكد أيرلندا مجدداً تأييدها لاتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. ونحن ملتزمون بالتوصل إلى نتيجة ناجحة في اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والمؤتمر التاسع للدول الأطراف لاستعراض الاتفاقية. وتلتزم أيرلندا التزاماً كاملاً بدعم الحظر الدولي المفروض على الأسلحة الكيميائية ومحاسبة المسؤولين عن استخدامها.

لا تزال معالجة الآثار البعيدة المدى لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان تشكل أولوية بالنسبة لأيرلندا، ونقود عملية دبلوماسية في جنيف لصياغة إعلان سياسي بشأن تلك المسألة الحاسمة. وقد أحرزنا تقدماً جيداً، ونحن مصممون على وضع الصيغة النهائية لإعلان من شأنه أن يحدث تغييراً إيجابياً ودائماً في السلوك. وتؤيد أيرلندا تأييداً قاطعاً الحظر الشامل للألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية، ورحبنا باعتماد خطة عمل لوزان من جانب مؤتمر الاستعراض الثاني للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية. وترحب أيرلندا أيضاً بالتدابير التي اتخذت في إطار معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه من أجل التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونتطلع إلى تنفيذ القرار الذي اتخذته مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة بإجراء مسح لأوجه التآزر مع الصكوك التكميلية.

وفي مؤتمر الاستعراض المقبل للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، ستدعم أيرلندا تحقيق عالمية

الإنمائية للجنوب الأفريقي، المعقود برئاسة موزامبيق، اتفاقاً يعدل بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن مراقبة الأسلحة النارية والذخائر والمواد الأخرى ذات الصلة. ويهدف تعديل بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى توسيع نطاق البروتوكول ليشمل الأسلحة التقليدية بغية مواءمته مع الاتفاقيات الدولية وغيرها من الصكوك القانونية التي تتناول الأسلحة النارية والذخائر والمواد الأخرى ذات الصلة. وبالنظر إلى تزايد الإرهاب والجريمة المنظمة في الجنوب الأفريقي، ولا سيما في موزامبيق، نعتقد أنه رغم التدابير الدولية الرامية إلى مراقبة الأسلحة التقليدية، نحتاج إلى صياغة استراتيجية مشتركة وإجراء عمليات تفتيش مشتركة بين قوات الأمن الإقليمية بغية التصدي لهذا التحدي الخطير.

ونتيجة لعملية مطولة لإزالة الألغام في موزامبيق، حققنا نتائج مهمة، وفي عام ٢٠١٣ أعلن رسمياً خلو بلدنا من الألغام المضادة للأفراد.

وفي الختام، تؤكد موزامبيق من جديد التزامها بجميع التدابير الدولية الرامية إلى تعزيز الأطر العالمية لتحديد الأسلحة، ولا سيما معاهدة تجارة الأسلحة. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى التقيد الصارم بمبادئ نزع السلاح العام والكامل حتى يتسنى لنا بناء العالم الذي يسوده السلام والازدهار الذي نريده. وسيتاح النص الكامل لبياننا على شبكة الإنترنت.

السيد إن تشول كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): إن العالم السلمي والأمن الذي تصبو إليه البشرية هو عالم خال من الأسلحة النووية يُفترض فيه مسبقاً القضاء التام على الأسلحة النووية. عندما استخدمت الأسلحة النووية لأول مرة، قبل ٧٦ عاماً، شهد العالم بوضوح أضراراً كارثية وما زال يتذكرها. ومنع تكرار هذه الكارثة النووية مهمة تاريخية وواجب تاريخي عُهد بهما إلى جيلنا من أجل رخاء وسعادة الأجيال القادمة. ومع ذلك، ففي واقعنا اليوم، لا يزال التهديد باستخدام الأسلحة النووية قائماً، وسباق التسلح النووي يمضي على قدم وساق ضد تطلعات البشرية وجهودها لبناء عالم خال من الأسلحة النووية.

وتدمج موزامبيق برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في سياساتها على الصعيدين الوطني والإقليمي. وكجزء من استراتيجيتها لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه، تنظم حكومة موزامبيق بانتظام حملات توعية عامة وحلقات دراسية وحلقات عمل لتبادل التدابير والاستراتيجيات التي تتخذها الحكومة بشأن هذه المسألة وإضفاء الطابع الاجتماعي عليها.

وتؤيد موزامبيق نهجا متعدد الأطراف إزاء العمل المتكامل لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية من خلال تعزيز التعاون الإقليمي وتبادل المعلومات من أجل منع الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته على نحو أفضل. وفي هذا السياق، فإن موزامبيق عضو في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومنظمة التعاون الإقليمي لرؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، والآلية القارية الإقليمية المعتمدة لتعزيز وتنسيق جميع الإجراءات المتعلقة بهذه المسألة. ومراقبة نقل الأسلحة هي إحدى الأولويات العليا لحكومتنا. ولذلك، تؤيد موزامبيق المبادرات الرامية إلى تعزيز الشفافية في عملية نقل وإنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وقد أصبحت جمهورية موزامبيق طرفاً في معاهدة تجارة الأسلحة بعد التصديق عليها في عام ٢٠١٨، وأسهمنا من خلالها في إضفاء الطابع العالمي عليها وتعزيز جهود السلم والأمن الدوليين. ونرحب بموافقة أمانة معاهدة تجارة الأسلحة على مشروع نظام إدارة الأسلحة الصغيرة والمتفجرات الذي تبلغ تكلفته ١٠٠ ٠٠٠ دولار، والذي سيسهم في تفعيل أربعة نماذج لقاعدة البيانات المركزية لشرطة موزامبيق، بما في ذلك إدارة الأسلحة النارية والذخائر. وقد تم تنفيذ هذا المشروع منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠.

وعلى الصعيد الإقليمي، وقعت حكومة موزامبيق، خلال مؤتمر القمة الاستثنائي الحادي والأربعين لرؤساء دول وحكومات الجماعة

كوريا الشعبية الديمقراطية لتعزيز قدراتها الدفاعية الوطنية هو نشاط له ما يبرره يهدف إلى التصدي بشكل استباقي لأي تهديد للبيئة الأمنية في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة وحماية أمن دولتنا وشعبها.

وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بوصفها دولة مسؤولة حائزة للأسلحة النووية، لن تسيء استخدام أسلحتها النووية ما لم تحاول القوى المعادية العدوانية استخدام أسلحتها النووية ضدها. ونحن نلتزم بإخلاص بالتزاماتنا بعدم الانتشار النووي، التي نلتزم بها أمام المجتمع الدولي. وفي المستقبل، ستسهم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بنشاط في جهود المجتمع الدولي للدفاع بقوة عن السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي بقية العالم. وسيتاح النص الكامل لبياننا على شبكة الإنترنت.

السيدة هوفركوفا (الجمهورية التشيكية) (تكلمت بالإنكليزية):
تؤيد الجمهورية التشيكية البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر: A/C.1/76/PV.7).

اليوم، أكثر من أي وقت مضى، هناك ضرورة حيوية لكي تنفذ جميع الدول التزاماتها وتعهداتها كاملة من أجل صون السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. ولا تزال الأسلحة النووية واقعا. ونرى أن أي جهود تبذل في مجال نزع السلاح النووي يجب أن تعكس على نحو كاف واقع البيئة الأمنية الدولية. ولأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي أفضل أداة لتحقيق عالم بدون أسلحة نووية، يجب أن نكفل تطبيقها عالميا وأن نعزز تنفيذها الكامل. وسيتيح لنا المؤتمر الاستعراضي للأطراف في المعاهدة الذي أعيد جدولته فرصة لإعادة تأكيد التزاماتنا. وتضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور مركزي في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار، ونشجع أيضاً الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أن تفعل ذلك.

ونعرب عن تقديرنا وتأييدنا لتمديد المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لمدة خمس سنوات. ونرحب بالحوار المتجدد بشأن الاستقرار الاستراتيجي

وبأكثر من ٧٠٠ بليون دولار من النفقات العسكرية كل عام، فإن الولايات المتحدة عازمة على تطوير أحدث العتاد، بما في ذلك الصواريخ التي تفوق سرعتها سرعة الصوت، والأسلحة بعيدة المدى دقيقة التوجيه، والجيل الجديد من القذائف التسيارية العابرة للقارات، والقاذفات الاستراتيجية النووية. كما أنها تنتهك التزامات عدم الانتشار من خلال تصدير التكنولوجيات النووية إلى حلفائها. وقرارها الأخير بنقل التكنولوجيا لتمكين أستراليا من بناء غواصة تعمل بالطاقة النووية هو عمل بالغ الخطورة، حيث يدمر التوازن الاستراتيجي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ وقد يؤدي إلى سباق تسلح. وعلاوة على ذلك، في السنوات الأخيرة، فإن معاهدات نزع السلاح الثنائية والمتعددة الأطراف التي ساعدت على تعزيز نزع السلاح النووي وبناء الثقة لعدة عقود قد ألغيت الواحدة تلو الأخرى أو تم اختزالها لتصبح مجرد أسماء، مما أثار خيبة أمل كبيرة لدى المجتمع الدولي. وبوجود أكبر ترسانة نووية في العالم لديها، وكونها البلد الوحيد الذي استخدم الأسلحة النووية، ينبغي للولايات المتحدة أن تأخذ زمام المبادرة في مجال نزع السلاح العالمي بخطوات عملية لتخفيض عدد الأسلحة النووية، وأن تتحمل مسؤولية خاصة عن السلم والأمن الدوليين.

يعتقد عدد من البلدان أن الولايات المتحدة تعادي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأنها تمتلك أسلحة نووية، وهذا من قبيل سوء الفهم. والواقع أن الولايات المتحدة ما فتئت تعادي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتهدهدها بالأسلحة النووية منذ عدة عقود. ولم تترك لنا أي خيار سوى اتباع الطريق الشاق وبناء رادع للدفاع عن النفس. إن مخزوننا الرادع للحرب لا يستهدف دولا أو قوات بعينها أو يسعى إلى التفوق، بل إنه يخدم فقط أغراضنا للدفاع عن النفس. ونعني بكلمة "رادع" حقنا في الدفاع عن النفس بغية منع نشوب حرب عدوانية ضدنا وحماية سيادة دولتنا. وبمبادرتنا، نزيد من تعزيز رادعنا الحربي لمواجهة البيئة الأمنية المتدهورة باستمرار في شبه الجزيرة الكورية. إن أنشطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ممارستها لحقها في الدفاع عن النفس لا تشكل أي تهديد، كما أن بنائها المشروع لقدراتها الدفاعية الوطنية لا يضر بأي حال بأمن جيرانها. وكل تدبير تتخذه جمهورية

عريق في دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك في الأردن والعراق والبوسنة والهرسك وصربيا وأوكرانيا، من بين بلدان أخرى.

وفي ضوء المؤتمر الاستعراضي المقبل، تواصل الجمهورية التشيكية دعم الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. ونفدر العمل المتعلق بالتكنولوجيات الناشئة في منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، لأنه من مصلحتنا المشتركة تجنب السيناريوهات التي يمكن أن يؤدي فيها التقدم التكنولوجي إلى تفويض القانون الدولي.

وتؤيد الجمهورية التشيكية فكرة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ومع ذلك، نعتقد أن هناك العديد من المسائل التي ينبغي دراستها بتأن. وسنحتاج للتوصل إلى تعريف مشترك للسلاح الفضائي، لأنه، نظرياً، يمكن استخدام أي جسم لديه قدرات مناورة لأغراض هجومية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استفدنا الوقت متاح لهذه الجلسة. ستعود اللجنة إلى الانعقاد الساعة ١٥/٠٠ بعد ظهر اليوم في قاعة الجمعية العامة للاستماع، أولاً، إلى بيان من رئيس الجمعية العامة قبل مواصلة المناقشة المواضيعية في إطار المجموعات المجمع: الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، والفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح) والأسلحة التقليدية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥٥.

بين الولايات المتحدة وروسيا، ونأمل أن يؤدي إلى اتفاق جديد وشامل لتحديد الأسلحة يعكس الواقع الاستراتيجي المتغير بشكل أساسي ويغطي جميع الرؤوس الحربية النووية، فضلاً عن منظومات الحاملات الجديدة. وينبغي أن يشمل الإطار المستقبلي لتحديد الأسلحة الاستراتيجية أيضاً البلدان التي وسعت ترساناتها النووية والمتعلقة بالقذائف بشكل كبير. وللصين دور بالغ الأهمية كصاحب مصلحة مسؤول.

وقد شهدنا في السنوات الأخيرة انتهاكات خطيرة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية في عدة أماكن حول العالم. وتدين الجمهورية التشيكية بشدة جميع هذه الأعمال وتدعو الدول المعنية إلى التعاون الكامل مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والامتثال لالتزاماتها بموجب الاتفاقية. وتؤكد الجمهورية التشيكية مجدداً دعمها الكامل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتؤكد ثقتها في حياد ومهنية الأمانة الفنية وموظفيها، وتنتهي على جهودها الدؤوبة للوفاء بولايتها، على الرغم من التحديات العديدة.

والجمهورية التشيكية، كعضو حديث التعيين في لجنة إدارة معاهدة تجارة الأسلحة، تواصل دعم عملية إضفاء الطابع العالمي على هذه الآلية الفريدة وتنفيذها بالكامل. وندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها. ولدعم التنفيذ الوطني، ما زلنا على استعداد للمساهمة في الصندوق الاستئماني للتبرعات التابع للمعاهدة.

وتؤكد الجمهورية التشيكية مجدداً تأييدها القوي لأهداف اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية. ولدينا تقليد